

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٥٥

الجمعة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البندان ١٥ و ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/64/341)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/64/217)

تقرير الأمين العام (A/63/881)

السيد باريك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): خلال السنوات الثلاث الماضية، مُهّضت لجنة بناء السلام بولايتها المتمثلة في حشد الجهود الدولية لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات. إن التقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (A/64/341)، المعروض علينا، بيان بإنجازات اللجنة والتحديات التي واجهتها خلال دورتها الثالثة. جرى إعداد هذا التقرير بتشاور وثيق بين الدول الأعضاء ومكتب دعم بناء السلام. وخلال هذه العملية، جرى استيعاب دروس كثيرة وتحديد التحديات، وانعكس ذلك في التقرير. ويسعد وفدي أن يحيط علما بهذه العملية البناءة ويرى أن هذا التقرير سيثبت أنه أصل قيم في عملية استعراض عام ٢٠١٠.

يحدد تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881) بحق أهمية الانخراط السريع للجهود الدولية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويخلص هذا التقرير أيضا إلى أنه يتوقع بشكل متزايد من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في هذه العملية، وأعتقد أن لجنة بناء السلام مؤهلة جيدا للاضطلاع بهذا الدور المهم. وينبغي أن تكون كيفية تعزيز وتدعيم دور وقدرة اللجنة خلال هذه العملية أحد المواضيع ذات الأولوية في عملية الاستعراض لعام ٢٠١٠. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولا، تضطلع اللجنة، بصفتها هيئة استشارية لمجلس الأمن، بدور مهم في تعزيز هيكل حفظ السلام وبناء السلام. وعلى نحو ما جرى التشديد عليه في أحيان كثيرة، فإن حفظة السلام هم بناء السلام في المراحل المبكرة، ولا بد من إدماج المزيد من عناصر بناء السلام في أنشطة حفظ السلام. ولدى اللجنة الكثير مما يمكن أن تساهم به من الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة من الأنشطة التي تقوم بها في كل بلد على حدة. ويشير نجاح المشاريع ذات الأثر السريع في كوت ديفوار إلى أنها حالة ممتازة للاستفادة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



خامساً، لمنع بلدان مرحلة ما بعد الصراع من الارتداد إلى حالات الصراع، ينبغي تحقيق نتائج سريعة لشعوب هذه البلدان. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون جهودنا لبناء السلام خاصة بكل بلد على حدة وذات توجه ميداني. وينبغي زيادة إدماج أصوات من الميدان في مناقشات بناء السلام في نيويورك ولا بد من زيادة فرص الزيارات الميدانية. بما يسمح للدول الأعضاء بأن ترى وتسمع من الميدان.

سادساً، إن بناء السلام ليس شيئاً يمكن أن يحققه طرفاً فاعلاً بمفرده لكن يجب تنسيقه بين أطراف فاعلة مختلفة. ولا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية الصلات بين المنظمات الشريكة للأمم المتحدة بما فيها صناديقها وبرامجها، والعلاقات التعاونية مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. لقد كانت زيارة فريق رؤساء اللجنة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا قبل أسبوعين خطوة مهمة حقاً لتوسيع وتعزيز هذه العلاقات. ويحدوني الأمل في أن تمتد تلك المبادرة لتشمل منظمات إقليمية أخرى بغية إتاحة الفرصة لها لتوسيع علاقتها مع اللجنة.

ويسر وفدي أن يعلم من تقرير الأمين العام أن قاعدة المانحين لصندوق بناء السلام اتسعت إلى ٤٥ مانحاً وأن محفظة الصندوق زادت زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتقد أن هذا إعراب عن ثقة الدول الأعضاء بالصندوق. ومع الاختصاصات المنقحة وهياكل نوافذ التمويل الجديدة، بات الصندوق مجهزاً الآن بشكل أفضل للاضطلاع بدوره وتحقيق أهدافه. لكن، كما يقول التقرير، فإن مهمة الصندوق كعامل حفاز لا تزال بحاجة إلى التحسين. ويتطلع وفدي إلى مزيد من المناقشات في الدورة المقبلة بشأن سبل تعزيز الدور الحفاز للصندوق.

السيد شاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لن أن أبدأ بياني بالإعراب عن تأييد وفدي لبيان السويد

منها في الجهود الرامية إلى تحسين مواءمة الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام.

ثانياً، ينبغي السعي إلى التنفيذ السلس لحفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة وليس على التوالي. وشدد زملاء كثيرون دوماً على هذه النقطة، لكن كما نرى، لا تزال هناك بعض الحالات التي علق فيها بناء السلام حتى مرحلة متأخرة للغاية من العملية. ويزيد هذا النهج في حالات كثيرة من احتمال إهدار الفرصة المبكرة المهمة. ينبغي السعي وراء حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة جنباً إلى جنب لإنشاء التآزر بغية مساعدة البلدان في التغلب على حالات ما بعد الصراع.

ثالثاً، نعتقد أن الوقت قد حان لبدء مناقشة ووضع استراتيجيات دخول وخروج للجنة. وحيث نشهد تقدماً مشجعاً في بلدان معينة مدرجة في جدول الأعمال، لا بد من التفكير في سبل لمساعدة هذه البلدان في الانتقال إلى المرحلة التالية، وتحديدًا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذه الأثناء، يدرك وفدي أن هناك بلداناً معينة ترغب في إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام لكن تشكيلاتها القطرية المخصصة لم تنشأ بعد. ومتى نشارك ومتى نساعد البلدان في الانتقال إلى المرحلة التالية موضوع يستحق أن نحلله تحليلاً شاملاً.

رابعاً، نظراً لتزايد الدعوة إلى مشاركة اللجنة، لا بد أن نجد سبيلاً لإدراج مزيد من البلدان في جدول أعمالها. ونظراً لقدرة اللجنة المحدودة على العمل في عدة بلدان في نفس الوقت، لا بد من وضع أساليب عمل مبتكرة. وقد ينجح نموذج "المشاركة الخفيفة" الذي اقترحت بعض الوفود بوصفه أحد الخيارات، مما يسمح للجنة بالعمل في عدد أكبر من البلدان في نفس الوقت. وستكون ورقة المناقشة التي أعدها مكتب دعم بناء السلام نقطة بداية جيدة. ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في الأشهر المقبلة وخلال عملية استعراض عام ٢٠١٠.

البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة تتطلب نهجا مصممة لتأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة لكل بلد بعينه. وهذه المرونة التي تتمتع بها اللجنة أصل مهم، وحينما يجري النظر في نهج مستقبلية، نرى أنه ينبغي صون هذا المبدأ.

سمحوا لي أيضا أن أشير إلى الدور المهم لفرادى الرؤساء - كندا، والسويد/سويسرا، والبرازيل، وبلجيكا، على الترتيب. إن مشاركتهم في دعم جهود الحكومات المعنية أثبت أنها مهمة في النهوض بجدول أعمال بناء السلام في هذه البلدان.

وفي عدد من المناسبات، كانت اللجنة أساسية في جهود التصدي لمسائل هامة معينة عند بروزها في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وعلى سبيل المثال، ركزت اللجنة اهتمام المجتمع الدولي على الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، وهي مسألة أمنية إقليمية تؤثر على غينيا - بيساو وعدة بلدان أخرى في المنطقة، مثل سيراليون. ومثل هذه المسائل هي، التي يمكن للجنة بل ويجب عليها أن تضطلع فيها بدور محوري بوصفها داعية للعمل الدولي دعما لجدول أعمال بناء السلام في هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون التجربة في بلد ما مفيدة في بلد آخر. وعلى سبيل المثال، فإن دور لجنة بناء السلام في مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون يقدم مثالا جيدا للاضطلاع بدور مماثل في سياق الانتخابات المقبلة في بوروندي.

كما نرى دائما أن لجنة بناء السلام هي التي تحدد إجراءاتها وأساليب عملها، مثل النهج المناسب والمخصص لكل بلد. وفي المستقبل، يمكن أيضا النظر في اتخاذ نهج أكثر تباينا من شأنها أن تمكن اللجنة من توفير قيمة مضافة بشأن مسائل محددة وفي فترة زمنية أقصر. لكن في النهاية، لن تتمكن اللجنة من المساهمة بدرجة كبيرة في بناء السلام في

باسم الاتحاد الأوروبي. وتود هولندا أن تغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

إن مناقشة اليوم مهمة وأود أن أشكركم، سيدي، على تنظيمها وإتاحة الفرصة لنا لتبادل آرائنا بشأن لجنة بناء السلام، بعد ثلاث سنوات من بدءها العمل. ومناقشتنا اليوم، بينما ننظر في الخبرة المكتسبة والتقدم الذي حققته اللجنة خلال العام المنصرم، مهمة أيضا لاستعراض اللجنة لعام ٢٠١٠. ونتطلع إلى هذه الممارسات المهمة، ونحن كعضو فعال في اللجنة منذ باتت عاملة، على استعداد للإسهام في هذه المناقشة.

لقد عكس قرار تشكيل اللجنة في وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تزايد إدراك المجتمع الدولي للحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لدعم البلدان الخارجة من الصراعات. واللجنة - هذا العام في ظل القيادة المتحمسة للممثل الدائم لشيلي، السفير مونيوز - تطورت لتصبح هيئة حكومية دولية تقف في طليعة التفكير الجديد بشأن مسائل بناء السلام، انطلاقاً من خبرتها العملية في الميدان.

ومن خلال اجتماعاتها القطرية المخصصة لكل بلد على حدة، طورت اللجنة نهجا تركز بشكل صائب على المجالات التي يوجد بها فجوات بالنسبة لبناء السلام، وتسعى لسد هذه الفجوات من خلال أطر تعاون متكاملة وجيدة التنسيق. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النهج الشامل والمتسق مهم لحشد دعم المجتمع الدولي ومشاركة كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

إن النهج المخصص لبلدان محددة، وهو سمة مميزة لعمل اللجنة، يركز الآن على أربعة بلدان هي: سيراليون، وبوروندي، وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين توجد بعض التحديات المشتركة، من الواضح أن

وبعد ثلاث سنوات من إنشائها، عمقت لجنة بناء السلام المناقشات الاستراتيجية في اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة لبلدان بعينها. لقد ساعدت اللجنة في الحفاظ على الزخم السياسي من أجل عملية السلام في بوروندي. وأرسلت بعثة تقصي حقائق إلى سيراليون بعد بدء حالة من عدم الاستقرار السياسي في آذار/مارس، وبالتالي ساعدت في الحيلولة دون مزيد من التدهور في الوضع. كما نظمت دورة استثنائية رفيعة المستوى بشأن سيراليون في حزيران/يونيه لحشد الموارد لأهدافها الإنمائية الجديدة. وبالنسبة لغينيا - بيساو، أجرت اللجنة سلسلة من المناقشات وقدمت توصيات لتجنب الارتداد إلى حالة الصراع بعد اغتيال الرئيس وآخرين في وقت سابق هذا العام. وتوضح هذه الأحداث أن اللجنة أصبحت جهازا ملتزما بإحداث فرق في البلدان الخارجة من الصراع. وتقدر اليابان الدعم الذي تحصل عليه اللجنة من الجمعية العامة بصفتهما الجهاز المشرف عليها.

وحظي صندوق بناء السلام بدعم مستمر. ونحن نرحب بزيادة عدد التعهدات وتوسيع قاعدة المانحين. إن صندوق بناء السلام يدعم ١٢ بلدا في بناء السلام الدائم. وفي هذه الأثناء، نأمل أن يعزز الصندوق دوره الحفاز لاجتذاب موارد إضافية للبلدان المحتاجة.

وفي ما يتعلق بالطريق نحو المستقبل، فإن اللجنة، كما هو متوخى في القرارات المؤسسية لها، ستجري قريبا استعراضا عن طريق الاستفادة من الإنجازات التي تحققت في الدورات الثلاث الماضية. وترى اليابان أن النقاط التالية مهمة لذلك الاستعراض.

أولا، ينبغي أن يركز الاستعراض على زيادة فعالية اللجنة في تحقيق نتائج إيجابية على الأرض. ومن المهم أن نفكر في الخبرات السابقة وأن ندرس ما كان ناجحا

البلدان المدرجة في جدول أعمالها إلا إذا كان كل أعضائها، بما فيها منظومة الأمم المتحدة بأسرها ملتزمين التزاما كاملا تجاهها. وبالمثل، يجب أن يشارك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مشاركة كاملة. تمثل أطر التعاون لبناء السلام التي وضعت من أجل البلدان التي تعمل فيها اللجنة معايير مهمة لقياس هذا الالتزام وتأثيره الحقيقي على الأرض.

وإذا استفادت حقا لجنة بناء السلام والدول الأعضاء وصندوق دعم بناء السلام، بقيادة الأمين العام المساعد شينغ - هوبكتر، من الخبرات القيمة المكتسبة والدروس المستفادة، سيكون بوسع اللجنة الدخول في مرحلة جديدة من مراحل تطورها - مرحلة يمكن أن تكون فيها اللجنة أكثر فعالية في النهوض بجدول أعمال بناء السلام وتكون أنشطتها مصممة بشكل أفضل وفقا لاحتياجات بلدان مرحلة ما بعد الصراع المدرجة في جدول أعمالها.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة اليابان، يسعدني ويشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في ظل رئاسة السيد علي عبد السلام التريكي. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للسفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة بناء السلام، على التقرير المتعمق عن اللجنة (A/64/341). كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/64/217)، وأن أعرب عن تقديرنا ودعمنا للإنجازات التي تحققت في عمل اللجنة خلال الدورة الثالثة.

تولى السفير تاكاسو رئاسة لجنة بناء السلام في دورتها الثالثة حتى سلم المسؤولية إلى الرئيس الحالي، السفير مونيوز، في كانون الثاني/يناير هذا العام. وخلال ولايته، أجرى السفير تاكاسو مناقشات استراتيجية مع ممثلين رفيعي المستوى من منظمات مختلفة، بمن فيهم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسعدنا أن السفير مونيوز واصل هذا العام التقليد الذي أرساه وعزز.

وأخيراً، نرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (A/64/881)، وبجهود الأمانة العامة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. إنها أولوية بالنسبة للأمم المتحدة أن تكون جيدة التجهيز والتنسيق للتصدي لتحديات بناء السلام. وجهود الأمانة العامة مهمة لعمل اللجنة، ولذلك، نرى أن تنفيذ تقرير الأمين العام ينبغي أن يرتبط على النحو الواجب باستعراض اللجنة.

واليابان ملتزمة بالإسهام في عمل اللجنة واستعراضها المقبل. وبصفتنا أحد الأعضاء المؤسسين للجنة وعضواً حالياً في مجلس الأمن، نرى أن علينا التزاماً بالإسهام بشكل بناء في المناقشات التي تجرى أثناء الاستعراض.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تتيح فرصة مفيدة لتقييم لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

إنني أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أولاً أن أعرب عن شكري الخالص للسفير مونيوز على جهوده الدؤوبة في رئاسة اللجنة التنظيمية. كما أشكر الممثلين الدائمين لكندا وبلجيكا والبرازيل والسلفادور وسويسرا، وأفرقتهم، على الأدوار التي اضطلعوا بها في الرئاسة. والشكر موصول لمكتب دعم بناء السلام لما قدمه من دعم.

يورد التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/64/341) العديد من الإنجازات التي تحققت خلال العام. وأود أن أبرز هنا بعضاً منها. لقد أدت لجنة بناء السلام دوراً هاماً في إبقاء جميع البلدان المدرجة على جدول أعمالها في صلب الاهتمام العالمي. كما أن استعراضاتها نصف السنوية قد ساعدت على

وما لم ينجح. إن أهداف اللجنة هي تحقيق نتائج ملموسة على الأرض. ولذلك نرى أن الاستعراض ينبغي ألا يتحول إلى مناقشة فلسفية، لكنه ينبغي بدلاً من ذلك أن يركز على التحسين العملي للجنة بناء السلام.

ثانياً، من الضروري مناقشة كيفية تعزيز الدور الاستشاري للجنة إزاء الجمعية العامة ومجلس الأمن بوصفهما الجهازين التوأمين للجنة. وفي ذلك الصدد، من المهم أيضاً أن تحقق الجمعية العامة ومجلس الأمن أفضل استفادة من الدور الاستشاري للجنة وأن يقدموا طلبات محددة للجنة. وعلى سبيل المثال، ينبغي إجراء التفاعل الموضوعي بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل أكثر انتظاماً. وبالتالي، ينبغي زيادة تدبر واستعراض الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثالثاً، ينبغي أن يشمل الاستعراض مهام اللجنة وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ولا بد أن نستكشف كيفية زيادة التأثير السياسي والدعم المالي وقدرة التنسيق للأمم المتحدة إلى أقصى حد في تنفيذ جدول أعمال بناء السلام.

رابعاً، لا بد أن نناقش كيفية تمكّن اللجنة من توسيع دعمها للبلدان الخارجة من الصراع. والهدف الأساسي هو زيادة القيمة المضافة لعمل لجنة بناء السلام إلى أقصى حد، ولا سيما في البلدان التي تشهد المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. كما نرى أن توسيع عمل اللجنة ليشمل مناطق مختلفة من العالم سيزيد أيضاً من مصداقيتها.

إن العلاقة بين بعثات حفظ السلام واللجنة ليست متعارضة، وإنما هي علاقة تكملية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يلي التعاون بين بعثات حفظ السلام ولجنة بناء السلام احتياجات بلد ما بشكل أفضل. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يستكشف استعراض اللجنة طرقاً مبتكرة للتعامل بها اللجنة مع بلدان ليست مدرجة في جدول أعمالها.

سيتيح الاستعراض المزمع إجراؤه لعمل اللجنة في عام ٢٠١٠ الفرصة لتقييم الإجابات على تلك الأسئلة وبالتالي لبعث النشاط في اللجنة وتوضيح قيمتها الإضافية. ولا بد أن تكون نتيجة الاستعراض تحقيق ترابط أفضل بين حفظ السلام وبناء السلام. كما ينبغي أن يساعدنا ذلك على معرفة العوامل التي تدفع بلدا ما إلى السعي إلى أن يدرج في جدول أعمال اللجنة أو تثنيه عن ذلك، وما هو أفضل وقت لحدوث ذلك. وكذلك ينبغي أن يظهر الاستعراض أي دور يمكن للجنة أن تضطلع به للمساعدة في معالجة الغياب المستمر لأي تقدم في بعض المجالات الرئيسية لبناء السلام، وبخاصة إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون والانتعاش الاقتصادي واستعادة المهام الرئيسية للحكومة.

ينبغي أن يحدد الاستعراض السبل الكفيلة بأن يكون للمشورة التي تقدمها اللجنة تأثير متزايد وكيفية تشجيعها على الاضطلاع بدور أقوى في إزالة العقبات التي تواجه مساعي اتخاذ نهج دولي مستدام وطويل الأجل ومشارك لبناء السلام مع ضمان التنسيق بين جهود الأمم المتحدة والبنك الدولي والمناخين. ويجب أيضا أن يساعد الاستعراض على تحسين كيفية حشد شركاء إضافيين وصناديق خلف استراتيجية واحدة تحت السيطرة الوطنية.

ومن المواضيع الرئيسية الأخرى المطروحة في عام ٢٠١٠، تنفيذ ما ورد في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881). ومن الأهمية بمكان ألا يكون تقرير الأمين العام المقبل مجرد استكمال للمناقشات التي تدور في نيويورك بل أن يعرض التحسينات والآثار الحقيقية التي حدثت على الأرض. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة أن يكون هناك وضوح حقيقي فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات قطاعات بناء السلام الرئيسية. لصندوق بناء السلام أيضا دور هام. إننا نريد أن نرى دليلا على أن التدابير الإدارية المتبعة فيه تساعده على

استمرار الضغط على جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الأولويات المتفق عليها.

في سيراليون نجحت لجنة بناء السلام في حشد الدعم لخطة التغيير الجديدة التي تبنتها الحكومة والتي اتخذتها اللجنة على نحو مناسب إطارا لعملها. وفي بوروندي، قدمت اللجنة الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى مواصلة الزخم في العملية السلمية التي شهدت تطورات إيجابية عديدة وهي الآن منهيكة في تقديم الدعم للانتخابات القادمة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت اللجنة مساعدة للحوار الوطني وتساعد الآن على تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ولكن تحديات كثيرة لا تزال ماثلة، فقد لمسنا، على سبيل المثال، استمرارا هشاشة غينيا - بيساو كما يتضح من الاغتيالات التي وقعت العام الماضي. ينبغي علينا أن نستغل هذه الفرصة السانحة على أثر تنصيب الحكومة الجديدة للتصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه ذلك البلد في مجال بناء السلام، وبخاصة إصلاح قطاع الأمن.

ثمة نماذج أخرى للمساعدة الحقيقية التي تقدمها لجنة بناء السلام في عملية بناء السلام، ولكن هل يكفي ذلك علينا، ونحن نشق طريقنا إلى الأمام، أن نطرح بعض الأسئلة الصعبة. لماذا لا نرى عددا أكبر من البلدان الخارجة من الصراع يسعى لأن يدرج في جدول أعمال اللجنة؟ ما مدى جدوى المشورة التي تقدمها اللجنة في تشكيل عمل الهيئات التي تشرف عليها؟ ما مدى صلاية اللجنة كحجر يربط بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية؟ إلى أي مدى تضطلع اللجنة بدور متميز بالمقارنة مع المحافل الأخرى ذات الصلة بالبلد المعني من قبيل مجموعات الأصدقاء ومجموعات الاتصال؟ وإلى أي حد استطاعت ممارسات العمل التي تنتهجها اللجنة تحقيق المرونة في الاستجابة للاحتياجات الناشئة؟

الكامنة في الأمر. كما أن العمل الشاق والطويل لبناء السلام في جزيرتنا يساعد على تنوير وتدعيم تأييدنا القوي لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام.

وبجانب التزاماتنا المالية تجاه صندوق بناء السلام، فإننا نسعى أيضا لمواصلة المشاركة الجوهرية في المسائل المتعلقة بالسياسات. وشاركنا مع البلد المضيف، مصر، في رئاسة مؤتمر عقد في أيار/مايو بالقاهرة حول موضوع "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: التحديات الماثلة وسبل المضي قدما". وقد قدمت نتائج المؤتمر، بما فيها طائفة من التوصيات المحددة، إلى اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

إن بناء السلام ليس عملية معقدة فحسب ولكنه أيضا يتم في وقت يكون فيه المجتمع منهكا وفي حالة صدمة. إنه يتطلب إنشاء مؤسسات وطنية متينة وبناء القدرات، وهي غالبا ما تكون غير موجودة أصلا أو وليدة اتفاقات سلام هشّة أو مصابة بالوهن من جراء النزاع الطويل. وفي مثل ذلك السياق، فإن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي هو توفير دعم فعال وحساس ومستدام.

إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي أنشئ حديثا يظل عملا قيد التنفيذ، وقد كانت أعوامه الأولى سنوات تعلم بقدر ما كانت سنوات إنجاز. ويقدم تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه الماضي (A/64/881) جملة من التوصيات الصريحة، كما يتضمن تقرير اللجنة عن دورها الثالثة (A/64/341) أيضا ملاحظات هامة فيما يتعلق بالمضي قدما. وقد تضمن التقريران ملاحظات بشأن بعض الدروس الرئيسية المستفادة من تلك التجربة حتى الآن. وكانت هناك أيضا إشارات إلى هذا الأمر في مناقشة اليوم. من بين تلك الملاحظات الإشارة إلى الأهمية الحيوية للملكية الوطنية وإلى دور المجتمع الدولي في تقديم الدعم إذا أن المهمة الموكلة إليه هي تعزيز ودعم الجهود الوطنية وليس توفير بديل لها.

السرعة والمرونة في توفير التمويل. إن الصلاحيات المنقحة للصندوق التي اتفقنا عليها في وقت سابق هذا العام توفر له الإطار اللازم لذلك. ما يتبقى لنا أن نلمسه هو أن نرى مكتب دعم بناء السلام وهو يضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ. ولكن الأمر لا يتعلق بمكتب دعم بناء السلام وحده. فكما رأينا في العديد من البلدان التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام، تعزى الوتيرة البطيئة للغاية للتنفيذ إلى القدرات المحدودة للوكالات المنفذة. ينبغي ألا توكل مهمة التنفيذ إلا إلى الوكالات التي تملك قدرات حقيقية.

إن تلك الجوانب من الأعمال تجعل عام ٢٠١٠ عاما حاسما لتحسين طريقة دعم البلدان الخارجة من الصراع. أمامنا فرصة ينبغي أن نغتنمها وإلا سنظل نرى البلدان تترد إلى حالة النزاع. وحين تفعل ذلك، فهي قد درجت على نشر الصراع وزعزعة استقرار المناطق المجاورة. إن البلدان المتأثرة بالصراعات والهشاشة تضم ثلث البشر الذين يعيشون في فقر مدقع ونصف الأطفال المحرومين من التعليم الابتدائي ونصف الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة. هناك واجب حقيقي للتأكد من أن الهيكل الجديد لبناء السلام الذي وضعته قمة عام ٢٠٠٥ يجلب فوائد حقيقية لأناس حقيقيين وبشكل آني.

السيد أندرسون (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به سابقا اليوم ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن بناء السلام عملية محورية في صون السلم والأمن وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان التنمية المستدامة. وهو أيضا إحدى المهام الأكثر حيوية وتعقيدا في آن معا الموكلة إلى منظومة الأمم المتحدة. ولدينا في أيرلندا تجربة معاشة في تعقيدات صناعة السلام المستدام. إن مشاركتنا في أيرلندا الشمالية قد أوضحت لنا نطاق وعمق التحديات

تجدر الإشارة إلى سيراليون كنموذج في هذا الصدد. فهي أحد تشكيلات لجنة بناء السلام المخصصة لبلدان محددة التي تعمل بكفاءة. ولقد شاركت أيرلندا بفعالية في عمل التشكيلة، وبوصفها من المانحين المهمين لسيراليون فقد التزمنا بأن نوائم الدعم الذي سنقدمه مستقبلا مع خطة التغيير التي تنفذها الحكومة، ومع خطة التنمية الوطنية.

ثانيا، ينبغي أن تكون الاستجابة سريعة ومرنة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الذي أشرت إليه، فإن نجاح عملية بناء السلام يتوقف على اغتنام اللحظة الحاسمة لتقديم الحجم المناسب من الدعم في الوقت المناسب. وليس ذلك بالضرورة بالأمر الميسور في الأمم المتحدة. وباستثناء المساعدة في حالات الطوارئ، فنحن غالبا لا نقوم بذلك بسرعة. وقد يتطلب الأمر تغييرا في نمط إدراكنا إذا أردنا أن ننتهز تلك اللحظات الحاسمة. وبصفتنا مانحين، نحتاج، أحيانا، إلى أن نكون على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطر. ينبغي أن تتوفر الأموال لتمويل المشاريع الابتكارية والحفازة والسريعة الأثر. وفي المجتمعات المنهكة والتي مزقتها الصراعات، لا بد أن نعمل فوائدها للسلام للحفاظ على الطاقة والالتزام على المدى الطويل.

ثالثا، في ما يتعلق بالاستمرارية والاتساق، لا بد أن تقترن الاستجابة السريعة برؤية طويلة الأجل. فالهشاشة وانعدام الاستقرار سيستمران لا محالة إلى ما بعد المرحلة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة. وتواجه الحكومات الوطنية مهمة صعبة في نقل بلدانها من استمرار نشوب الصراع والمرحلة التي تعقبه إلى مجتمعات تعمل بصورة سليمة.

وهناك لجنة بناء السلام لتقديم المساعدة بعد تلاشي اهتمام وسائل الإعلام. ويتطلب بناء السلام الطويل الأجل سلسلة من الخطوات المتكاملة والمتعاقبة بصورة ملائمة. وتشمل تلك الخطوات اتخاذ إجراءات بشأن أطر المساءلة

الديمقراطية، والحكم الرشيد، وآليات التظلم وحقوق الإنسان. ويمكن للجنة بناء السلام أن تنظر في وضع معايير ملائمة ومبادئ توجيهية في هذه المجالات. أما تمكين النساء فجانبا حيوي آخر لبناء السلام. ويتعين على لجنة بناء السلام أن تحدد الطرق التي يمكن بها المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

الاتساق مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبناء السلام الفعال. وعلينا أن نقيم صلات قوية مع العمليات الأخرى ذات الصلة مباشرة. فعلى سبيل المثال، ليس من المعقول، لا من الناحية المفاهيمية أو العملية، تجزئة حفظ السلام وبناء السلام. فلا بد لخبرات وأولويات بناء السلام أن تدخل في الممارسة الاستشارية التي تجري في إطار ورقة الأفق الجديد الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وهناك أيضا الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة. وأيرلندا ما برحت منذ البداية، تؤيد بقوة توحيد الأداء. ونعتقد أن التقدم المحرز في هذا المجال يمكن أن يقدم معلومات مفيدة لعملائنا في بناء السلام.

إن الكتاب الأزرق الأخير عن بناء السلام الذي أصدره المعهد الدولي للسلام كتب بأسلوب شيق. فبينما يقر بالإإنجازات، يعتبر أن "هيكل بناء السلام لم يتمكن بعد من فرض سلطته" وأن مكتب دعم بناء السلام "لم يتمكن بعد من أن يكون حلقة الوصل لبناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة حسب التصور الأصلي له" وهذه التقييمات المتروية نادرا ما تكون مفاجئة، نظرا لأننا نتناول هذه الهيئات الجديدة في هذا المجال المعقد.

وسيكون استعراض لجنة بناء السلام في العام القادم فرصة للتفكير فيما يعمل جيدا وأين يوجد مجال لتعديل المسار أو تصحيحه. ولئن كانت المسائل الإجرائية بصورة

من البديهي أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن، فكلاهما يعتمدان على احترام حقوق الإنسان، وهذا صحيح لا سيما في حالات ما بعد الصراع. وسبب وجود ولاية لجنة بناء السلام، التي أنشئت قبل حوالي أربع سنوات، ما زال هاما كما كان دائما.

أما وقد استفادت من الدروس التي استخلصتها في سنوات عملها الأولى، فيبدو لنا واضحا أكثر من أي وقت مضى أن هناك دورا للجنة في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة وأن لجنة بناء السلام تملأ ثغرة واضحة في المنظومة نفسها.

وإذا ما أريد للسلام أن يدوم، لا بد أن تبذل جهود بناء السلام والمصالحة في أعقاب الصراع بطريقة منسقة ومتسقة وشاملة. ويقتضي ذلك حشد جميع الموارد المتاحة والتغلب على القيود الهيكلية والتنظيمية المعتادة.

لقد سعت اللجنة للقيام بدورها التنسيقي داخل المنظمة وخارجها، وتعزيز الصلات بين الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي مواصلة وزيادة تكثيف هذا العمل التنسيقي في الميدان وفي المقر، وذلك بإشراك جميع أصحاب المصلحة - السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية والتنمية - وكذلك المجتمع المدني، في وضع استراتيجيات متكاملة حقا.

وفي هذا الصدد، نرحب بأخذ مجلس الأمن بتوصيات لجنة بناء السلام والقيام بتحويل البعثات في غينيا - بيساو، وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثات متكاملة لبناء السلام. والدور الاستشاري للجنة في مجال بناء السلام بالنسبة لمجلس الأمن يمكن - وبينبغي، في رأينا، تعزيزه في المستقبل، وفي المقام الأول في المرحلة التي يقوم فيها مجلس الأمن بإصدار ولايات لعمليات حفظ السلام. ويبدو لنا أن الالتزام بنهج تدريجي صارم لحفظ السلام وبناء السلام طريقة مفتعلة بصورة متزايدة، إن لم تكن لها نتائج عكسية، لمعالجة هذه القضايا.

خاصة استغرقت في البداية قدرا كبيرا من الوقت والطاقة، نأمل أن يحافظ الاستعراض على تركيز دقيق على ما يحدث فرقا في الميدان.

وبما أن التشكيلات القطرية المحددة أخذتها لجنة بناء السلام على عاتقها، سيتيح الاستعراض فرصة للنظر في عدد كبير من المسائل ذات الصلة. فهل هناك عدد إجمالي مناسب لهذه التشكيلات؟ وكيف نضمن أن ترى البلدان التي من المحتمل أن تستفيد قيمة مضافة حقيقية في العملية، وبالتالي تجد الحوافز للدخول؟ وكيف نتعامل مع البلدان الخارجة وكذلك الداخلة، بصورة مثالية في ظروف حيث مضى بلد قدما في جميع المراحل، لكن أيضا إذا تراجع إلى نقطة لم يعد معها نهج بناء السلام صالحا؟

طبعاً، هناك منظور أوسع. بما أن عدد بلدان التشكيلات القطرية سيبقى دائما محدودا، فقد تود لجنة بناء السلام النظر في الطريقة المثلى التي يمكن أن تسهم بها في حالات الصراع المتعددة التي لا تشملها تلك التشكيلات. وآخر ملاحظة في تقرير لجنة بناء السلام هامة في هذا الصدد، حيث تشدد على ضرورة إعادة التقييم لضمان دور استراتيجي أكبر للجنة التنظيمية.

وستستمر أيرلندا في الإسهام بالكامل في العمل المقبل. فنحن نعرف أن بناء السلام في جزيرتنا ما كان له أن يكون ممكنا بدون الدعم الثابت من المجتمع الدولي. وردا للجميل، نحن عاقدون العزم على تقديم دعمنا الثابت لمساعي الأمم المتحدة في هذا المجال.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب لكسمبرغ بعقد هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/64/341) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/64/217).

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

المحددة في استراتيجيات التنمية الوطنية، في تعاون وثيق مع البلدان المتأثرة التي عليها أن تتحمل أيضا مسؤولياتها الذاتية في عملية بناء السلام.

اضطلعت التشكيلات المخصصة للبلدان في السنوات الأخيرة بدور متعاضم في صياغة الآراء والتوصيات الاستراتيجية التي تحدد الأولويات لتمويل صندوق بناء السلام واستخدام موارده، ونحن نشيد بتلك الأنشطة. هناك بالطبع مجال لتحسين فعالية الصندوق وبخاصة عن طريق تطبيق المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصلاحيات المنفحة من قبيل الشفافية والمرونة وسرعة الاستجابة والأثر الحفاز وملكية البرامج من قبل المنتفعين بها. ومع ذلك، بوسع الصندوق بدون أدنى شك الاضطلاع بدور داعم هام فيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم. لذلك تنوي لكسمبرغ مواصلة دعمها المالي للصندوق وبصفة عامة لأنشطة بناء السلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غرولز (بلجيكا)

إن مدى نجاح اللجنة في مهمتها سيقاس إلى حد كبير بمقدرتها على منع البلدان المدرجة في جدول أعمالها من الانتكاس إلى حالة النزاع وعلى تحقيق نتائج ملموسة لصالح الناس على الأرض. كما ينبغي مع ذلك أن تتاح لها إمكانات أكبر من تلك المتاحة لها اليوم لتتمكن من تقديم المشورة إلى بلدان أخرى تمر بمرحلة بعد انتهاء النزاع. ذلك أنه ينبغي على لجنة بناء السلام أن تكون ذات جدوى لعدد أكبر من البلدان.

إذا أردنا استدامة السلام، ينبغي تحديد الأهداف القصيرة الأجل في مجال توفير الأمن بالتزامن مع السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. ويتطلب الحفاظ على السلام والأمن التزاما ثابتا من المجتمع الدولي في مجال المنع من جهة وإعادة السلام وإعادة الإعمار من جهة أخرى. من أجل ذلك، ينبغي بذل جهود موازية في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات لضمان عدم الانتكاس إلى حالة العنف.

هناك أيضا ضرورة إلى تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو الهيئة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وبفضل معرفته وخبيرته الفريدة في ما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالبلدان الخارجة من صراع، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم من نواح كثيرة في جهود اللجنة. ولهذا السبب، وبصفتي كنت رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي، عملت مع رئيس اللجنة السفير مونيوز على تعزيز تعاون أوثق.

لقد بدأت تلك الجهود تؤتي أكلها. لذلك شارك الرئيس في عدة مناقشات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التحديات المحددة واحتياجات البلدان في مرحلة بعد انتهاء النزاع. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس واللجنة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أول اجتماع مشترك لهما بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي لدراسة تأثير أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية على البلدان في مرحلة بعد انتهاء النزاع. وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المواضيعية إلى تعزيز التعاون مع اللجنة، بما في ذلك تشكيلاتهما المختلفة المخصصة للبلدان.

فيما يتعلق بتنفيذ الجزء الثاني من ولاية اللجنة - أي حشد الموارد - ينبغي للجنة أن تواصل تعزيز أنشطتها الهادفة إلى إذكاء الوعي لدى المانحين التقليديين والشركاء غير التقليديين مثل المغتربين والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص، ولا سيما في ظروف الأزمة الراهنة.

ينبغي ألا يصبح عائد السلام مفهوما أجوفاً، بل ينبغي أن يلمس الناس في البلدان المتأثرة تحسنا ملموسا في أوضاعهم حتى وإن تطلب ذلك من المانحين بعض المخاطرة في مجال التمويل العادي للتنمية. وينبغي للجنة بناء السلام تشجيع المانحين لبلدان مرحلة بعد انتهاء النزاع على التنسيق على نحو أفضل بين المساعدات التي يقدمونها والأولويات

إطار عمل اللجنة في هذين البلدين استراتيجيات متكاملة تؤدي إلى خطط عمل محددة وذات أهداف موجهة. ذلك اتجاه عملي قائم على الملكية الوطنية والتشاور والمبادرات على الصعيد الميداني.

في حالة سيراليون، تمت موائمة اهتمام ذلك البلد مع عمل اللجنة بحيث يتسنى التصدي لأولويات بعينها، من بينها الحوكمة ودور القانون والمسائل المتعلقة بفرص العمل. وتدل تلك الموائمة على الطابع المتطور لعمل اللجنة، ونأمل أن تتم الاستفادة من الدروس المستفادة من تلك العملية لصالح عمل اللجنة مستقبلاً.

فيما يتعلق بغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن عمل اللجنة فيهما حديث نسبياً. ومن دواعي الارتياح أن الأطر الاستراتيجية لعمل اللجنة في هذين البلدين قد اكتمل إعدادها وأن العمل في إطار الهيكلين قد بدأ بالفعل. ويستحق التقدم المحرز حتى الآن تقديرنا، وبخاصة في حالة غينيا - بيساو حيث شكّلت أحداث العنف في آذار/مارس وحزيران/يونيه تحدياً خطيراً لعمل اللجنة.

وبجانب وصفه لعمل اللجنة، يتضمن التقرير ملاحظات بشأن المسائل المعلقة ويعدد الخطوات المقبلة. إننا نقترح استراتيجية ذات مستويات ثلاثة لتعزيز هيكل وأداء اللجنة: أولاً، بناء شراكات قوية مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وفرادى المانحين بهدف توسيع قاعدة موارد اللجنة؛ ثانياً، البحث عن أطر واقعية للعمل مع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، مستهدفة في ذلك مجالات الأولوية في بيئة تتسم بالملكية الوطنية؛ وثالثاً، تعزيز أهمية اللجنة وعملها عن طريق خطة توعية متينة بهدف أن تكون صورة اللجنة بحجم العمل النبيل الذي تؤديه.

وإذا كانت اللجنة قد حققت تقدماً كبيراً في الأعوام الثلاثة الماضية، فهي لا تزال في طورها التكويني. وعليه، فقد

على الرغم من النهاية الوشيكة لعضوية لكسمبرغ في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أود أن أؤكد للأعضاء أن لكسمبرغ ستظل تشارك مشاركة كاملة في عمل اللجنة لأننا نعتقد الآن أكثر من أي وقت مضى أن ذلك العمل يتسم بأهمية بالغة.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن لجنة بناء السلام كمؤسسة تجسد الاعتراف الجماعي من قبل الدول الأعضاء بالعلاقة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية وبال حاجة إلى اتخاذ نهج شامل نحو إحلال السلام. ويوصف باكستان عضواً مؤسساً، فإنها قد أسهمت في عمل اللجنة في طورها التكويني. والآن، وفيما تنوع اللجنة نطاق ومجالات عملها، تبقى على التزامنا العميق بأن نجعلها تكلل بالنجاح.

أشكر سفير تشيلي هيرالدو مونيوز، رئيس اللجنة، على إدارته المقتدرة لأعمالها بجنكة وعلى عرضه لتقرير اللجنة (A/64/341). كما نتقدم بالشكر لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة للبلدان المحددة المتعلقة ببيرووندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وسيراليون. ونلاحظ أن مختلف التشكيلات المخصصة للبلدان في إطار لجنة بناء السلام تجتمع بصورة منتظمة وتتناول مسائل هامة متصلة بمجالات عمل كل منها. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب دعم بناء السلام على مساهمته القيمة في عملنا.

في دورتها الثالثة، ركزت اللجنة اهتمامها بشكل أساسي على الحالات الأربع المدرجة في جدول أعمالها وهي بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. كان ذلك هو العام الثالث لعمل اللجنة في الحالتين الأولتين، ويسعدنا أن نرى التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بجوهر العمل لكفالة استدامة مكاسب السلام واستجابتها للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للشعبين. ويحتوي

أنتهز هذه الفرصة لأشكر السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة بناء السلام، على العمل الدؤوب خلال السنوات الثلاث الماضية.

إن إنشاء لجنة بناء السلام إنجاز هام في إطار إصلاح الأمم المتحدة الذي اضطلع به منذ مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وتمثل خطوة جديدة وموضوعية إلى الأمام في مساعي الأمم المتحدة لبناء السلام. ففي غضون السنوات القليلة الماضية، قدمت لجنة بناء السلام وفقا لولاياتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، مساعدة قوية متعددة الأشكال للبلدان المدرجة في جدول أعمالها وهي - سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى - في ضوء حالاتها الوطنية الخاصة بكل واحد منها. وقام صندوق بناء السلام بتقديم مساعدة مالية لـ ١٢ بلدا، ويكون بذلك قد عمل على توسيع الدور والتأثير النموذجيين لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام.

إن التحديات التي تواجه مساعي الأمم المتحدة لبناء السلام تستحق الاهتمام الواجب. وثمة مهمة رئيسية يواجهها المجتمع الدولي تتمثل في ضمان قيام البلدان الخارجة من صراع في إعادة الإعمار السلمي وتجنب الانزلاق مجددا إلى الصراع والاضطرابات. لقد أفضى هذا إلى أن تكون أهمية مساعي الأمم المتحدة لبناء السلام أكثر وضوحا. وأود أن أعرض النقاط الأربع التالية عن كيفية تحسين وتعزيز جهود الأمم المتحدة في بناء السلام.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد نهجا متكاملا لتنسيق جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وتحتاج الأمم المتحدة إلى وضع المزيد من الطاقة في الدبلوماسية الوقائية، لتفادي نشوب الصراعات وتقليص الحاجة العالمية إلى عمليات حفظ السلام وجهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. ولضمان الانتقال السلس

يكون من السابق لأوانه أن نحكم على عمل اللجنة بالنجاح أو الفشل. وبالنظر إلى المصاعب الكامنة في الحالات البالغة التعقيد المدرجة في جدول أعمالها، فيمكن القول إن أداء لجنة بناء السلام، بكل المعايير، يستحق الإشادة.

إن الشرط الأساسي لجهود بناء السلام الشاملة هو توفير الموارد الكافية. وفي هذا الصدد، يعتبر صندوق بناء السلام عنصرا لا غنى عنه في الهيكل العام لبناء السلام. وتقرير الأمين العام (A/64/217) ينوه بالنجاح الأولي الذي حققته هذه الأداة التمويلية. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ زيادة ثابتة في حقيبة الصندوق في غضون السنوات الثلاث الماضية. وإنشاء إطار قوي للمساءلة، كما اقترح الأمين العام، مسألة أساسية لضمان الشفافية والمراقبة. وفي ما يتعلق بصرف الأموال، من المهم بنفس القدر الحفاظ أولا على مصالح البلدان المتلقية في تخطيط المشاريع الممولة من الصندوق. وفي الوقت ذاته، يحدونا الأمل في أن يسترشد الصندوق نفسه في مقاصده ومرجعياته بالقرار ٦٣/٢٨٢. وستزداد قدرة الصندوق إذا كان الصندوق مرنا واستجابيا ومكملا لعمل اللجنة.

في الختام، أود القول إن لجنة بناء السلام ما برحت واعدة جدا في معالجة التحديات المعقدة التي تنطوي عليها ولايتها. ولا تستطيع اللجنة أداء مهامها بدون دعمنا التام. ولدى المجتمع الدولي الموارد والقدرة ليقدم حلا جماعيا لمشاكل الفقر والجوع والأمراض التي يولدها العنف والصراع. ولجنة بناء السلام أداة صالحة لتقديم هذه الحلول الجماعية.

السيد شانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية):

يرحب الوفد الصيني بتقرير لجنة بناء السلام (A/64/341) عن دورها الثالثة والتقرير (A/64/217) عن أنشطة صندوق بناء السلام الذي قدمه الأمين العام بان كي - مون. وأود أن

المشاكل المترسخة التي أشعلت الصراعات، بما فيها تلك التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، ينبغي أن يضطلع صندوق بناء السلام بدور رئيسي في مجال جمع الأموال. فالإسهامات المالية الكافية توفر الركائز الأساسية لنجاح جهود بناء السلام. لقد قام صندوق بناء السلام والمناخون المتعددون والثنائون باستثمار قدر كبير من الموارد في مساعي بناء السلام واضطلعوا بدور إيجابي، لكنهم ما زالوا قاصرين عن تلبية جميع الاحتياجات. ويجب أن يضطلع الصندوق بدور أكبر بصفته حافزا ليس لتقديم المساعدة المالية في حالات الطوارئ للبلدان المتلقية للمساعدة فحسب، بل أيضا لاستقطاب المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان المعنية. وتدعم الصين تحسین عمل صندوق بناء السلام للإسراع في توزيع الحصص المالية وتعزيز مشاريع تقييم الأداء والمساءلة.

السيد ديمون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم، التي تأتي في وقت مناسب جدا. وأؤيد تماما البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف عددا من الملاحظات الموجزة.

إن لجنة بناء السلام، وهي ابتكار مؤسسي هام، تهدف إلى اتساق تدخلات المجتمع الدولي في البلدان الخارجة من الأزمات في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. ويشمل هذا أسرة الأمم المتحدة برمتها والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والمناخين الثنائيين. ودور اللجنة يتمثل في وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، استراتيجيات تتكيف مع كل بلد وتضم جميع أصحاب المصلحة المختلفين المشاركين في إدارة حالات ما بعد الصراع. وبذلك توفر خارطة طريق للبلدان المتضررة وشركائها.

من حفظ السلام إلى بناء السلام، يتعين على مجلس الأمن أن يأخذ بناء السلام في الاعتبار عندما يقوم بنشر عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بين مساعي حفظ السلام وبناء السلام لتفادي ازدواجية الجهود.

ثانيا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تعزز شراكتها مع البلدان المتلقية للمساعدة. وتقع على البلدان المتلقية للمساعدة المسؤولية الرئيسية عن جهودها الخاصة بما لبناء السلام. فهذه البلدان ليست متلقية للمساعدة فحسب، بل ينبغي أن تصبح شريكة في الحوار على قدم المساواة ويحق لها تماما أن تعبر عن آرائها بشأن تحديد مجالات الأولوية للمساعدة. وعلى لجنة بناء السلام أن تراعي مراعاة كاملة المشاريع الإنمائية ذات الأولوية التي حددها البلدان نفسها، وعليها أن تضع استراتيجيات لبناء السلام وفقا للظروف المحددة لهذه البلدان. وفي تنفيذ استراتيجيات بناء السلام، تحتاج لجنة بناء السلام إلى التركيز على تعزيز بناء القدرة وتدريب الموارد البشرية في البلدان المتلقية للمساعدة، وعليها أن تستفيد استفادة كاملة من مواردها البشرية وخبراتها المحلية.

ثالثا، يتعين على لجنة بناء السلام أن تستغل الاستعراض الشامل في عام ٢٠١٠ كفرصة لإحراز المزيد من التقدم في التنمية المؤسسية. ونأمل أن يزيد أعضاء اللجنة المشاورات وأن يراعوا مشاغل بعضهم البعض وأن يحققوا انتقالا سلسا بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجدد. ونأمل أيضا أن يقلص أعضاء اللجنة عدد اجتماعاتهم، وأن يقوموا بتحسين كفاءتها وضممان جودتها. وفي تحديد مجالات الأولوية لمساعي بناء السلام، نأمل ألا تركز لجنة بناء السلام على إصلاح القطاع الأمني وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون فحسب، بل تشدد أيضا بصورة أكبر على

تدعم فرنسا لجنة بناء السلام دعما كاملا وتأمل أن تحذو جميع الدول الأعضاء حذوها في ذلك. كما تدعم فرنسا عملية تجديد اللجنة وتحثها على مواصلة عملها.

السيد غولدينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي لأتکلم اليوم حول هذا الموضوع الهام.

يعتبر بناء السلام بعد انتهاء النزاع أحد التحديات الجوهرية في عصرنا. وواجبنا الجماعي هو المساعدة في منع المجتمعات الخارجة من النزاع من الانزلاق إليه مرة أخرى. وفي عام ٢٠٠٥، شدد قادتنا على ضرورة اتباع نهج منسق ومتسق ومتكامل إزاء بناء السلام بعد انتهاء النزاع؛ وعلى حلفية ذلك، قرروا إنشاء لجنة بناء السلام.

نعلم جميعا أن تحديات بناء السلام ليست اختصاصا حصريا للجنة بناء السلام، ولا حتى الأمم المتحدة على النطاق الأوسع. وتقرير الأمين العام بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (A/64/881) الذي صدر في وقت سابق من هذا العام يتضمن تقييما جيدا لانخراط المجتمع الدولي في أنشطة بناء السلام ويبرز عددا من المجالات التي يمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام المساهمة فيها.

إن مناقشتنا اليوم للتقارير المتعلقة بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تتيح لنا فرصة لتقييم مساهمة كل من الهيئتين في الجهود الدولية لبناء السلام والتحقق من أن تلك المساهمة كانت على مستوى توقعات قادتنا في عام ٢٠٠٥.

أود أن أشيد بالسفير مونيوز لتقديمه التقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (A/64/341). ويعرض التقرير بوضوح أنشطة اللجنة في إطار لجنيتها التنظيمية، من جهة، وفي إطار التشكيلات المخصصة لبلدان بعينها، من جهة أخرى، وهي أنشطة ملموسة بقدر أكبر. وفي السنوات القادمة، ينبغي لنا أن نتطلع بشكل متزايد إلى أن تركز اللجنة

لقد حققت لجنة بناء السلام بعض النتائج في البلدان الأربعة المدرجة حاليا في جدول أعمالها. والتشكيلات القطرية المحددة تعني أنه يمكن كفاءة الاتساق في المساعدة الدولية. غير أن فعاليتها تحتاج إلى المزيد من التنمية.

وبالاستعراض المخطط له في عام ٢٠١٠، نحن في طريقنا إلى مرحلة رئيسية. وتأمل فرنسا، من خلال عملية الاستعراض هذه التي وافقت عليها الجمعية العامة برمتها ومجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، أن تتمكن لجنة بناء السلام من تعزيز الدور الذي تضطلع به في تنسيق الجهود وبالتالي تطبيق قيمته المضافة على المجالات الرئيسية التي ستمكن من إقامة سلام دائم. وينبغي أن يكون صندوق بناء السلام أداة مفيدة متاحة للجنة بناء السلام. فمن خلال صندوق بناء السلام، ينبغي للجنة بناء السلام أن تراقب المشروع المالي بصورة أفضل، وذلك لكفاءة الاتساق في التدابير المالية التي يتخذها المجتمع الدولي. سيكون مفيدا بالتأكيد أن نفكر مليا في الوسائل الكفيلة بتركيز المساهمات المالية للصندوق على البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. كما نرغب في تحسين التنظيم الإداري للصندوق والصلاحيات الجديدة تسمح بذلك وينبغي تنفيذها.

وكذلك نشيد بمكتب دعم بناء السلام ورئيسه الجديدة، السيدة تشينغ - هوبكتر، ونحثها على مواصلة عملها الداعم لجهود صياغة الاستراتيجيات وحشد الموارد وتعزيز التنسيق الدولي.

إنه أمر بالغ الأهمية أن تُؤخذ مسائل بناء السلام في الاعتبار منذ المراحل الأولى للتعامل مع الأزمات ولدى التخطيط لبعثات حفظ السلام. إننا نؤيد تعزيز العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن، كما يوصي بذلك الأمين العام في تقريره (A/63/881) عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

الاستعراض لجميع الدول الأعضاء فرصة لتنشيط تعاونها مع اللجنة ولتقييم موقعها في الهيكل الدولي الأعم لبناء السلام. كما أنه سيتيح فرصة للوقوف على تجارب البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، وتقييم نجاحات اللجنة ولاطلاع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام على المساهمة القيمة التي يوسع اللجنة أن تقدمها للبلدان المدرجة في جدول أعمالها.

السيدة غياردو هرنانديز (السلفادور) (تكلمت

بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتنان وفدي للمبادرة بعقد هذه المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (A/64/341) والتقرير عن صندوق بناء السلام (A/64/217). كما نشكر الأمين العام على الوثائق والتقارير التي قدمها وعلى مساهمته القيمة في عمل لجنة بناء السلام من خلال مكتب دعم بناء السلام. ونرحب بدوره القيادي على رأس صندوق بناء السلام.

لقد ظلت السلفادور، منذ البداية، ملتزمة بالروح التي تجسدها اللجنة إيماناً منها بأن إنشاء تلك الهيئة يشكل لبنة هامة في الهيكل الدولي لبناء السلام لمساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع على ترسيخ السلام الدائم بالتنمية المستدامة.

واليوم، تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة. إننا، بالمقياس الزمني، نقرب من نهاية دورة السنوات الخمس الأولى للجنة التي ما فتئت، منذ إنشائها، تقدم الدعم للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي هذه المرحلة، لا ينوي وفدي تقييم إنجازات لجنة بناء السلام أو المعوقات والتحديات التي واجهتها في الأعوام الخمسة الأولى من عمرها. سيحين أوان ذلك خلال عملية الاستعراض المزمعة في عام ٢٠١٠ والتي يرغب بلدي أن يشارك فيها بنشاط. إن دافعنا لذلك، كما يعلم الأعضاء،

نتائج ملموسة على نطاق البلدان المستهدفة كدليل على مساهمتها في جهود بناء السلام بشكل عام.

إننا نحث اللجنة على الاستمرار في تقييم مساهمتها لصالح البلدان المدرجة في جدول أعمالها وأن تسعى للتواصل معها بغية تعزيز مساهمتها. كما ندعو اللجنة إلى زيادة تجويد وتنويع أساليب عملها حتى تبقى سريعة الاستجابة لاحتياجات البلدان المدرجة في جدول أعمالها وتلك التي قد تتطلع إلى أن تدرج في جدول الأعمال.

من المواضيع التي يثيرها تقرير اللجنة والتقرير السابق للأمين العام بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع الحاجة إلى توسيع وتعميق مصادر الخبرة المدنية والمتطوعين المطلوبين لبناء السلام. وقد أعلن بلدي، أستراليا، مؤخرًا عن إنشاء قدرة مدنية قابلة للانتشار للمساعدة في جهود إعادة الاستقرار والتعافي في البلدان الخارجة من النزاع. إننا نتطلع إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومع اللجنة لضمان توافق قدرتنا المدنية القابلة للانتشار مع غيرها، والإسهام في توسيع قاعدة الخبرات المدنية، بما في ذلك عن طريق حشد القدرات من بلدان الجنوب.

أتوجه بالشكر أيضًا للأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/64/217) ويتضح من التقرير أن الصندوق قادر على سد خانة بالغة الأهمية في مجال بناء السلام. وقد شهد الصندوق تحسنا ملحوظا في الأشهر الـ ١٢ الماضية. إن أستراليا ترحب بتنقيح صلاحيات الصندوق، الأمر الذي عزز قدرته على أن يكون موردا لدعم بناء السلام، يتسم بالمرونة والتجاوب والمخاطرة. وأستراليا ما فتئت تدعم استخدام صندوق بناء السلام كأداة حفز للأولويات الرئيسية لبناء السلام.

عندما أنشأت لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، قررنا أن نجري استعراضا لعملها في عام ٢٠١٠. وسيتيح ذلك

وفي هذا السياق، نرحب بدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئيس لجنة بناء السلام للمشاركة في الجزء الموضوعي من دورته، ونرحب كذلك بالحدث الخاص بشأن الأزمة الغذائية والاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع، التي نظمتها اللجنة بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأغذية العالمي في جنيف. وهذه الأنشطة خطوة إيجابية في مهمة تعزيز علاقات اللجنة بالهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وبالمثل، ندعم جهود الرئيس التي يبذلها لتحسين الوعي الجماهيري والتعريف بعمل اللجنة.

وبخصوص عمل اللجنة بشأن التشكيلات القطرية المحددة، تشيد السلفادور بالجهود التي بذلها الممثلون الدائمون لبليجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا كرؤساء للتشكيلات القطرية المحددة. ونحيط علماً أيضاً بقدر من التفاؤل بالتقدم الرئيسي المحرز في هذه البلدان في مواجهة التحديات الجسيمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ونقر أيضاً بالأهمية التي توليها اللجنة للتطبيق الكامل لمبدأ الملكية الوطنية، الذي يمثل الأساس الجوهري لتوجيه الجهود الدولية نحو الأولويات الوطنية التي وضعتها حكومات البلدان المعنية. من جهة أخرى فإن اشتراكنا في اجتماع أديس أبابا مع الاتحاد الأفريقي يلزمنا بالتأكيد على ضرورة بناء تآزر أفضل من أجل التنسيق والاتصالات مع المنظمات الإقليمية.

وما فتئت السلفادور على اقتناع بالأهمية الكبيرة للدور الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي يشرفنا أن نترأسه. ونرى أن، هذا الفريق العامل يشكل عنصراً أساسياً، نظراً للدور الواسع النطاق الذي قام به في هيكل لجنة بناء السلام بوصفه منتدى للنقاش مفتوحاً للدول الأعضاء والمجتمع المدني على السواء. ونستطيع في هذا المنتدى أن ننظر في العناصر المختلفة التي تشعل الصراع أو تؤججه إن هي اجتمعت، وكذلك

هو تجربتنا الذاتية كبلد خارج من الصراع. لقد برهن بلدي على إرادته السياسية في هذا الصدد، دون أن ينسى أن علينا أن نظل يقظين، شأننا شأن أي بلد آخر خارج من الصراع، حتى لا يندلع العنف من جديد بفعل العولمة والسياسات الجغرافية - السياسية الجديد.

تؤمن السلفادور بأن إنشاء لجنة بناء السلام شكّل نقطة تحول في النظرة إلى الروابط المتأصلة بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام وتعزيز التنمية في البلاد الخارجة من الصراع وإدارة تلك الروابط.

ومن ناحية أخرى، يتيح لنا عمل اللجنة الفرصة للتركيز من جديد، وربما بمنظور أوسع، على العناصر المختلفة التي تسهم في انتشار واستمرار وقمع الصراع في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويمكننا أيضاً من إدراك أن لكل صراع سماته الخاصة به التي لا يمكن التغلب عليها إلاّ باتباع نهج خاص. وإلاّ فإننا سنواجه مخاطر تعميم الأسباب والديناميات الخاصة التي أدت إلى نشوب الصراع في كل من البلدان التي تعمل معها اللجنة حالياً.

وتشيد السلفادور بالقيادة التي أظهرها السفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشيلى، بصفته رئيس اللجنة، وبأعضاء المكتب الآخرين. ونود أن ننوه بصورة خاصة إلى التزامه بتعزيز علاقات اللجنة مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. فلقد عمل، بشكل خاص، على تعزيز الصلات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر وفدي مراراً أنه ينبغي أن تتفاعل اللجنة حقيقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودعت لجنة بناء السلام بالأخص إلى أن تستفيد إلى أكبر حد من الخبرات المتراكمة للمجلس في مجال الأنشطة الإنمائية التنفيذية، وكذلك عمل الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع والفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي.

وقعناها، ما زال هناك العديد من التحديات التي نشأت عن حالة ما بعد الصراع. وعلينا أن نبقي حذرين لضمان ألا يعود العنف من جديد.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بناء السلام بعد الصراع وصندوق بناء السلام. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة بلدان عدم الانحياز في لجنة بناء السلام. وفضلا عن ذلك، أود أن أبرز النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نرحب بالتقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/64/341، الذي يبين الأنشطة التي قامت بها اللجنة من ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ونشيد بعمل اللجنة في سنتها الثالثة منذ إنشائها، من خلال اجتماعات التشكيلة القطرية المحددة، بما في ذلك استخدام استراتيجيات بناء السلام المتكاملة الناشئة كأطر عمل للنهوض ببناء السلام بطريقة تستجيب للاحتياجات المختلفة للبلدان الأربعة المدرجة الآن في جدول أعمالها.

ويحيط وفدي علما مع الارتياح بالنتائج البارزة التالية لعمل اللجنة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير: أولا، اعتماد أطر عمل استراتيجية لبناء السلام في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ ثانيا، اعتماد استنتاجات بشأن الاستعراضين السنويين الثاني والثالث لتنفيذ إطار العمل الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي؛ ثالثا، الموافقة على خطة حكومة سيراليون للتغيير بوصفها الوثيقة الاستراتيجية الأساسية لتوجيه جميع الجهود الإنمائية الوطنية والدولية في المستقبل.

واصلت لجنة بناء السلام توطيد روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المختلفة لمعالجة هذه العناصر. وهذا متددى للنظر في المسائل الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى التي ينبغي أن يركز عليها المجتمع الدولي للتعلم من الأخطاء - أو من أفضل الممارسات التي أتاحت معالجة حالات مختلفة في العديد من البلدان - بإدراج هذه الخبرات في الاستراتيجيات والسياسات الواسعة للجنة. ومن المهم أيضا أن نعترف بضرورة استخدام هذه الخبرة القيمة استخداما أكثر فعالية وإدماجها في إجراءات محددة نفذت في التشكيلات القطرية المحددة الحالية، كي نستطيع الإسهام في الانتقال بصورة أسرع من الصراع إلى بناء السلام والتنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بصندوق بناء السلام، تقرر السلفادور بسخاء وتضامن البلدان المانحة وتود أن تبرز الإسهام الذي قدمه الصندوق في جهود بناء السلام في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونعتبرها مسألة هامة أيضا أنه قدم مساهمة لخمسة بلدان إضافية، منذ تقرر أنها تفي بالشروط المطلوبة لتكون جزءا من البرنامج. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة، نحن على اقتناع بأن هناك مجالا للتحسين، وذلك للاستمرار في زيادة فعالية الصندوق وأثره الحفّاز، الذي ينبغي له بالتأكيد أن يأخذ في الاعتبار في المستقبل درجة من التوازن الجغرافي. ونعتقد أيضا أنه يمكن زيادة تعزيز التنسيق بين الصندوق ولجنة بناء السلام، ورؤيتهما الاستراتيجية المشتركة، عملا بالروح الواردة في القرارات التي تأسست بموجبها اللجنة.

وفي الختام، يأمل وفدي أن ينظر في هذه المسألة والمسائل الأخرى التي أشرنا إليها في عملية الاستعراض المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا رغبة حكومة السلفادور في مواصلة الإسهام بخبرتها بوصفنا بلدا في مرحلة ما بعد الصراع. وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أنه بالرغم من مرور ١٨ عاما تقريبا منذ اتفاقات السلام التي

بالتحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع وإبراز مكانة اللجنة على الأرض.

يود وفدي أن يعيد تأكيد موقفه المبدئي إزاء المسائل التالية. أولاً، ينبغي أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور مركزي في بناء السلام في أعقاب الصراع وفي عملية المصالحة. كما ينبغي للجنة، في تناغم مؤسسي مع صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، أن تكون رأس الحربة لهيكل متكامل ومنسق ومتسق لبناء السلام كما ينص على ذلك القراران اللذان أنشئت اللجنة بموجبهما، وهما قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

ثانياً، يشدد وفدي بالغ التشديد على مبدأ أخذ مجتمعات ما بعد الصراع زمام مصيرها في يدها. وينبغي أن يركز عمل لجنة بناء السلام على قاعدة المسؤولية الوطنية والأولويات الوطنية. ومن أجل تعزيز عمل اللجنة، نوصي بإنشاء مؤسسات سياسية متعددة، وتكوين جماعات مناصرة للسلام، وتحديد الأسباب الجذرية للصراع، وهيئة بيئية من الثقة المتبادلة، واستعادة الثقة والتسامح، والقيام بعملية للمصالحة المجتمعية ولتضميد الجراح، والسماح للعدالة وسيادة القانون بالتجذّر، وإصلاح الجهاز الحكومي بحيث يتمكن من قيادة العملية الديمقراطية. كما نشدد على أهمية أن تلقى الجهود الحكومية دعماً ملائماً من المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الأخرى، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بالداخل والخارج.

ثالثاً، نتفق تماماً مع الدعوة إلى جعل آلية التمويل تتسم بقدر أكبر من السرعة والمرونة. ينبغي أن يتم الصرف من الصناديق الائتمانية المتعددة المانحين والصناديق الأخرى فوراً وعلى وجه السرعة لكفالة إعادة الاستقرار في وقت مبكر في البلدان الخارجة من الصراع. ذلك أمر مطلوب

ويرحب وفدي بشكل خاص بجهودها الرامية إلى توثيق علاقتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن العلاقة الهامة بين الأمن والتعافي بعد الصراع والتنمية. ويؤيد وفدي بلا تحفظ ما خلص إليه رئيس اللجنة عند تقديمه للتقرير إذ يقول:

”وتجمع اللجنة على نحو فريد بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، وتشكيلة فريدة من الأعضاء وقدر فريد من المرونة لإشراك الأطراف الفاعلة من خارج الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية. وعلى نحو خاص، يمكن للجنة بناء السلام أن تعزز الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش المبكر، والتآزر بين ولايتي حفظ السلام وبناء السلام، والقدرة الائتمانية الوطنية في الأولويات الحاسمة الأهمية لبناء السلام“ (A/64/PV.49)

ونرحب كذلك باستمرار اللجنة في بذل جهودها لتوسيع شراكاتها مع الجهات الفاعلة، الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من الأمور التي تدعو للارتياح، تلك المناقشات الهامة التي تنظمها اللجنة بشأن تعزيز قدرات لجنة بناء السلام على تنفيذ ولايتها في مجال تعبئة الموارد، وإيجاد فرص العمل ومصادر الدخل، وتنمية القطاع الخاص في البلدان الخارجة من الصراع، وتداعيات الأزمة المالية على تلك البلدان، ومؤخراً بشأن التوقعات حول الاستعراض المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٠ هياكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتحسين التفاعل مع البلدان التي تسعى إلى الحصول على مشورة اللجنة. كذلك نخطط علماً بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس للقيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي العالمي

منظمة غير حكومية في بنغلاديش بل ربما في العالم بأسره ولها عمليات واسعة الأثر في تخفيف وطأة الفقر وتمكين الفقراء والصحة والتعليم وتنمية المجتمع والزراعة ومشاريع التنمية القائمة على التمويل المتناهي الصغر - قد شرعت مؤخرا في مساعدة سكان خليج كرو ومجتمعات محلية أخرى في سيراليون وبلدان أفريقية أخرى.

كما نود الإشارة إلى تجاربنا بعد التحرير، حيث استوعبنا أهمية المبادرات المحلية مثل الأفكار النابعة من الداخل من قبيل التمويل المتناهي الصغر بهدف التصدي للفقير وكذلك التعليم الابتدائي غير النظامي. وفي ذات المنحى، هناك المبادرات التي أثبتت جدواها مثل تعاونيات التنمية الزراعية وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق التنظيم القائم على المجتمع ومشاريع التمويل الصغير. ويتيح كل ذلك فرصا ممتازة لخلق فرص العمل التي بدورها تعيد الشباب، وبخاصة المحاربين السابقين، إلى المشاركة في المجتمع. ووفدي على استعداد لتقاسم تجاربنا المتعلقة بالتدابير التعاونية في التنمية الزراعية ومشاريع التمويل الأصغر وإنشاء الشركات الصغيرة الناجحة.

تحتاج البلدان الخارجة من الصراع في بعض الأحيان، إلى بطاقات هوية رقمية وطنية لمساعدة الحكومة ولجان الانتخابات على إعداد قوائم للناخبين تتسم بالدقة والشفافية ولا تثير خلافا. إن بنغلاديش تمتلك الخبرة والتجربة في ذلك المجال إذ أنها أصدرت حوالي ٩٠ مليون بطاقة هوية وطنية في السنوات الأخيرة، ونحن على استعداد لتقاسم خبرتنا في هذا المجال مع البلدان الخارجة من الصراع.

إن بناء السلام مجال قد يسهم في زيادة تحديد صورة المنظمة في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، فإن استعراض عمل اللجنة المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٠ وفق ما نص عليه القراران المؤسسان لها سيتيح فرصة مؤاتية لمواصلة البناء على

لمساعدة السلطات الوطنية والمحلية على حني عوائد السلام. ومع ذلك، نكرر التأكيد على أن أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام، كما ينص على ذلك قرارا لإنشائها، هو تعبئة الموارد لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع. وعليه، ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام دور مركزي في أية مناقشة تتعلق بإنشاء آليات جديدة للتمويل السريع.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتعافي المبكر، ينبغي أن نحرص اهتمامنا في تحديد النهج الكفيلة بتوفير حوار وطني مستدام يرمي إلى تحقيق المصالحة بين أطراف النزاع بمشاركة من جميع أصحاب المصلحة - المحليين والوطنيين والإقليميين - بما في ذلك الشركاء الدوليين. ومن الأمور الأساسية إشراك المرأة في تلك العملية. كما ينبغي إجراء تقييم متكامل للاحتياجات، بما في ذلك تحديد الأولويات، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أيضا الحفاظ على وحدة الرؤية وصياغة الولايات على نحو واضح ومنسق بحيث يتم تحديد الدور الريادي لوكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض. كما يجب أن يُحدّد كل ذلك بوضوح في المراحل المبكرة لتفادي ازدواجية الجهود وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الشحيحة أصلا.

إننا نشعر بقوة أن تمكين المرأة وانخراط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جهود التنمية على الصعيد المحلي يساعد كثيرا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى السلام والتنمية المستدامين في البلدان الخارجة من الصراع. إن بنغلاديش على استعداد لتقاسم ممارساتها المُجَرَّبَة والمعترف بها في إدماج المجتمع المدني والمنظمات الإنمائية غير الحكومية، من جهة، والسلطات العامة من جهة أخرى في جهود بناء الدولة. وفي هذا السياق، يسعدني أن أذكر أن لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف - وهي منظمة رائدة مقرها في بنغلاديش وتعتبر أكبر

ولا نود أن ندخر أيّ جهد يهدف إلى رفاه الناس عامة في مجتمعات ما بعد الصراع.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني حقا أن آخذ الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي. ونشيد بالتزامكم وبإسهامكم القيم في عمل لجنة بناء السلام، التي ينتمي بلدانا إلى عضويتها.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشيلى، على عمله المتميز بصفته رئيس لجنة بناء السلام وعلى جهوده الدؤوبة لتحسين عمليات اللجنة وتوعية الجمهور العام وشركائه المحتملين بمهمته.

والمملكة المغربية، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، من الطبيعي أن تؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم لجامايكا باسم الحركة.

إن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/64/341)، المعروض علينا الآن، يتيح لنا تقييم نطاق عمل اللجنة والتقدم الذي أحرزته في الاضطلاع بولايتها. ويسمح لنا أيضا بالوقوف على الصعوبات التي تواجهها اللجنة وهي تقوم بتنفيذ المهام المنوطة بها. ولا يمكن أن ينكر أحد أن اللجنة، بوصفها حجر الزاوية في الهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة، قد أتاحت معالجة احتياجات البلدان الخارجة من الصراع وأولوياتها، وأن تضع الأسس للانتعاش الاقتصادي لبلدان ما بعد الصراع، وتعيد إدماج وتأهيل الحاربين السابقين اجتماعيا وسياسيا.

ونشيد بالتشكيلات القطرية للجنة المخصصة لبوروندي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم التحديات والعوائق التي واجهتها، أثبتت تلك التشكيلات أنها قادرة على مساعدة هذه البلدان على الشروع في عدد من الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون.

ما اكتسبته من تجربة واستقراء الدروس المستفادة، وتحديد دورها المحتمل في دعم جدول أعمال موسّع للأمم المتحدة لبناء السلام وتعزيز دعمها للبلدان الخارجة من الصراع. كما أن استعراض عام ٢٠١٠ سيرسم خريطة مستقبل هامة للأمم المتحدة من حيث جدواها في التصدي لحالات ما بعد الصراع. ووفدي يتطلع للتعاون الوثيق مع جميع المعنيين بهذا الشأن.

من العناصر الرئيسية للرؤية التي أدت إلى إنشاء لجنة بناء السلام الحاجة إلى آلية جديدة في القرن الحادي والعشرين قادرة على شحذ همة الجميع للعمل على الإدماج الفعال لأدوات بناء السلام كيما تؤتي عمليات السلام ثمارها. واستقطبت الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لتحقيق الاتساق مزيدا من الاهتمام. وأعترف أيضا على نطاق واسع بالقرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن لإنشاء بعثات متكاملة لبناء السلام. ونرحب بهذه الخطوات الناجحة في هذا الصدد.

ويبدو أن الحاجة إلى المزيد من الاتساق في جهود بناء السلام قد بدأت تترسخ تدريجيا في الأمم المتحدة. وتقر الفقرة الأخيرة من البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس (S/PRST/2009/24) بأهمية إدراج عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام قبل نقلها إلى لجنة بناء السلام. لكن ما زال هذا الاعتراف بحاجة إلى ترجمته عمليا في أي سياق يتعلق ببلد بعينه.

وفي الختام، أود أن أقول إن التزام بنغلاديش بالسلام والأمن في بلدان ما بعد الصراع له أسس عاطفية عميقة، لأن حفظة السلام من بنغلاديش، إذ يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلدان من هذا القبيل، قد أقاموا صلات قوية مع السكان المحليين العاديين، ومن ثم حازوا على ثقتهم، والأهم من ذلك، على قلوبهم. ولذلك لا نستطيع

الشفافية والمرونة في عملياته. وفي هذا الصدد، فإن الدور الذي اضطلع به مكتب دعم بناء السلام في تنقيح ولاية الصندوق وعمله بمثابة وسيط لنشر المعلومات عن أنشطة الصندوق يستحق التقدير والدعم.

إن لجنة بناء السلام تعبير عن رغبة المجتمع الدولي في جلب الاستقرار للبلدان الخارجة من الصراع وإحلال السلام فيها. ونجاح مهامها يتجاوز حدود الدول المعنية وله أثره على جميع البلدان المجاورة. ودعم اللجنة وهي تقوم بتنفيذ المهام النبيلة التي أنشئت من أجلها ليس من واجب أعضاء اللجنة فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره.

إن بلدي، استناداً إلى الالتزام القائم من صاحب الجلالة الملك بالتعاون بين بلدان الجنوب، ما فتئ مستعداً لتشاطر خبرته المتواضعة في بناء السلام مع البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال اللجنة، على غرار ما قمنا به في حفظ السلام.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي أولاً أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة حقاً لتقرير لجنة بناء السلام عن دورها الثالثة (A/64/341) ونحن نستعد للبدء في عملية استعراض تلك الهيئة. ثانياً، أهنيئ زميلنا السفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشييلي، على عمله الممتاز كرئيس للجنة. كما أرحب بالسيدة جودي تشينغ - هوبكتر، التي تولت مؤخراً رئاسة مكتب دعم بناء السلام المعروف بنشاطه البالغ.

يوضح التقرير جوانب هامة كثيرة من عمل لجنة بناء السلام ونماذج من نجاحاتها والنتائج الملموسة التي حققتها في بناء السلام في عدد من البلدان التي تطرق المتكلمون إلى العديد منها اليوم. وبالتأكيد، لولا العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام ما كان يمكن إحراز هذا التقدم. وإذا تجاوزنا الحالات الفردية، نرى من الأهمية أن لجنة بناء السلام

ووفدي، بصفته عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، يستطيع أن يشهد على الإنجازات العديدة التي أحرزتها اللجنة - لا سيما في ما يتعلق بالشراكات مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بغية تحسين اتساق استراتيجياتها وتحسين عملياتها. وما فتئ الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، من جهته، يعمل كآلية غير رسمية لتيح للجنة تجميع آراء أصحاب المصلحة المختصين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بمن فيهم الخبراء الوطنيون من ذوي الخبرة في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

وعلى الرغم من أن اللجنة أنشئت قبل فترة غير طويلة، فقد أظهرت القيمة المضافة التي تقدمها لاستقرار حالات ما بعد الصراع. ويمكن أن يكون إسهامها أكثر فعالية وأقوى إذا أخذت النقاط التالية في الاعتبار.

أولاً، لا بد من توسيع الشراكة التي نشأت بين رئيس اللجنة والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة لتشمل عدداً أكبر من أعضاء اللجنة، بما في ذلك بلدان التشكيلات القطرية المحددة المختلفة. ومن شأن هذا النهج أن يمكّن من ضم مزيد من البلدان إلى الشراكة وإيجاد المزيد من المعرفة باللجنة مع تحسين التفاعل.

ثانياً، ومن نفس المنطلق، يعتقد بلدي أنه يتعين على اللجنة تحديث نظامها، وإجراءاتها وأساليب عملها بغية تحسين الفعالية والاتساق والشفافية في عملها.

ثالثاً وأخيراً، في ما يتعلق بالتشكيلات القطرية المحددة، لا بد من إيلاء اهتمام كبير بالتعليم والتدريب وتنمية البنى التحتية وبإصلاح القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار.

إن صندوق بناء السلام يستحق دعمنا الثابت نظراً لإسهامه القيم في الجهود المبذولة في إطار التشكيلة القطرية المحددة، ويتعين على الصندوق أن يسعى لكفالة المزيد من

القدرات الميدانية للمنظمة والظروف الصعبة التي تكتنف عملها. إن الدعم الذي يمكن أن يقدمه أفراد حفظ السلام في مجالات رئيسية مثل توفير الأمن وتعزيز سيادة القانون - بما في ذلك، في جملة أمور، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وبسط سلطة الدولة، والمشاريع السريعة الأثر - ينبغي استغلاله على نحو أفضل. هناك أكثر من ١٠٠.٠٠٠ امرأة ورجل يعملون في ١٦ بعثة وبوسعهم أن يسهموا إسهاما حاسم الأهمية، لا سيما في إعادة الاستقرار لبلد ما في المراحل الأولى لعودة الاستقرار.

فيما يتعلق بعملية الاستعراض القادمة، يؤمن وفدي بأن من الأهمية بمكان إبراز أمرين أساسيين، مع مراعاة أن الهدف هو اغتنام تلك الفرصة لتعزيز لجنة بناء السلام. ينبغي أن تصبح اللجنة أداة أكثر فعالية وأن تُعزز شرعيتها.

بالنسبة لزيادة فعالية اللجنة، فيلى جانب ما أشرت إليه بشأن تحسين التنسيق والاتساق، فقد يكون من المفيد استعراض عملها في البلدان التي تُبذل فيها جهود بناء السلام ينبغي أن تغمر فوائدها لجنة بناء السلام عددا أكبر من البلدان والمناطق، ليس بالضرورة عن طريق تكرار النماذج الراهنة من التشكيلات القطرية بل عن طريق أنشطة في مجالات عمل محددة.

الأمر الثاني يتعلق بشرعية لجنة بناء السلام وهو أمر مرتبط بمفهوم عظيم الأهمية في عملنا اليومي، ألا وهو ملكية العملية. لقد أشرنا سابقا إلى أنه، بالنظر إلى طبيعة اللجنة، لا توجد هيئة أخرى مكرسة لهذه المسألة تتمتع بشرعية تفوق شرعية اللجنة. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا بكل صراحة عن أدائنا داخليا. إن اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وأعضاء التشكيلات القطرية يشكلون العينة الأكثر تمثيلا للهيئة بأكملها في الوقت الحالي، ويجسدون الإرادة السياسية الجماعية للمنظمة في هذا الميدان. ومع ذلك، نؤمن

استطاعت تدريجيا أن تشكل قيمة مضافة أخرى بزيادة توعية الدول الأعضاء بالأهمية الحيوية لمهام بناء السلام في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، وكلاهما من الأهداف الرئيسية لمنظمتنا.

صحيح أن بناء السلام لم يبدأ بلجنة بناء السلام. ونحن نعي أن هذه الهيئة الفتية في الأمم المتحدة ليست سوى إحدى الجهات المتعددة الأطراف والإقليمية والفردية، وأنها ليست حتى بأوسعهم تأثيرا في هذا المجال. ومع ذلك، تتميز اللجنة بعدة سمات بارزة، فهي على الأرجح المحفل الحكومي الدولي الوحيد الذي يجمع بين الشمال والجنوب لمناقشة بناء السلام وإعادة الإعمار، ودمج العوامل السياسية مع عوامل الأمن والتنمية، ويعمل باهتمام شديد في بلدان بعينها، وفوق كل ذلك يتمتع بشرعية لا مثيل لها. كل تلك السمات تضع لجنة بناء السلام في موقع متميز لمعالجة أحد العيوب الصارخة في المنظومة ككل، ألا وهي غياب التنسيق والترابط المنطقي في عمليات بناء السلام في أرجاء العالم.

ولهذا، فنحن مقتنعون بأن لجنة بناء السلام تشكل أداة جوهرية لتحسين ذلك الوضع، ونأمل أن تغتنم الدول الأعضاء فرصة عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠ لتهيئة مساحة أكبر للجنة لتحسين التنسيق داخل المنظمة وخارجها.

ينبغي أن يبدأ هذا التنسيق داخل البيت. وفي هذا الصدد، فإننا في الوقت الذي نبرز التقدم المحرز في مجالات مثل إعداد استراتيجيات وطنية موحدة، وإنشاء بعثات بناء سلام متكاملة، ندرك أن ثمة مجالا كبيرا للتحسين في جوانب منها، على سبيل المثال، العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وكذلك، كما ظهر بوضوح، تعزيز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام.

وبالتالي، فإن دور أفراد حفظ السلام كمساهمين في بناء السلام المبكر دور أساسي ولا بديل له عمليا بالنظر إلى

صراع. وأصبحت أيضا إطارا للمساءلة المتبادلة من جانب الحكومات المضيفة والمجتمع الدولي. وتتيح استعراضاتها الدورية لتنفيذ سياسات بناء السلام المتكاملة فرصا ذهبية لتقييم التقدم، وتحديد العوائق والثغرات، والبت في الأعمال العاجلة التي ينبغي القيام بها.

وتولي بولندا أهمية كبيرة لمبدأ الملكية الوطنية والاشتراك في عمليات بناء السلام ليس من جانب أصحاب المصلحة الدوليين والحكومات فحسب، بل أيضا من مختلف الجماعات من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وهناك أيضا مجال لقيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور أكبر.

إن بناء السلام ليس محصورا في حفظ السلام وعمليات السلام السياسية. فهو يشمل كذلك الأنشطة الإنمائية وإرساء الأسس الاقتصادية للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وأود أن أشيد بالسفير هيرالدو مونيوز، ممثل شيلي، رئيس اللجنة، وكذلك برؤساء التشكيلات القطرية المحددة، بمن فيهم أنتم، سيدي. ونقدر عاليا رئاستكم. ونشيد أيضا بالدور الهام الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وتحدد المشاركة الشخصية القيمة لجميع هؤلاء الأشخاص وتيرة التعاون من قبل لجنة بناء السلام مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها. فلقد أسهموا في زيادة تنمية بناء السلام من الناحيتين العملية والمفاهيمية على السواء. وأود أن أشكرهم على خدماتهم الممتازة وتفانيهم.

وتتطلع بولندا إلى استعراض عام ٢٠١٠، الذي سيكون فرصة استراتيجية أخرى للنظر في عمل لجنة بناء السلام وزيادة تحسینه. وأحد المجالات التي يمكن تعزيزها هو ما يسمى بأدوات عمل لجنة بناء السلام مع البلدان المعنية. ولا ينبغي لتطوير هذه الأدوات أن يضع عبئا إضافيا على

بأنه ينبغي لنا جميعا أن نبذل جهدا أكبر لتوسيع الشعور بملكية جهود بناء السلام ليشمل جميع الدول الأعضاء.

لذلك، نشعر بأنه سيكون أمرا إيجابيا للغاية أن نوسع قاعدة الدعم لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة تشجيع بلدان أخرى على المشاركة في تلك الجهود عن طريق تعاون ثلاثي وبين بلدان الجنوب، مثلا، الأمر الذي سيخلف أثرا إيجابيا من حيث تجديد الالتزام إزاء اللجنة وزيادة شرعيتها الحقيقية. إن الإشارة إلى هذا الموضوع في التقرير الحالي للجنة بناء السلام والتركيز الذي يضعه تقرير الأمين العام (A/63/881) على ضرورة استخدام الأمم المتحدة للقدرات المتوفرة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية بشكل أفضل، يشكلان سابقة مشجعة.

ختاما، نعيد تأكيد التزامنا بالمشاركة البناءة في الاستعراض الوشيك بغية تعزيز لجنة بناء السلام بحيث يمكنها أن تواصل مساهمتها في تحقيق الاستقرار وتعزيز المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الخارجة من الصراع.

السيد توبيك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به اليوم ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر كلامي على بضع نقاط.

ما فتئت بولندا تؤيد لجنة بناء السلام تأييدا قويا. ومنذ إنشائها، قدمت اللجنة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها إسهامات هامة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأسهمت في مدخلات لإقامة شراكات جديدة ووضع المزيد من النهج الشاملة التي أفضت إلى تكامل عمليات السلام وخطط التنمية.

لقد أثبتت اللجنة قيمتها المضافة بصفقتها أداة لتنسيق السياسة في ما يتعلق بالدعم الدولي للبلدان الخارجة من

الوطنية لبناء السلام وعملها من أجل تيسير التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة لإحداث تأثير ملموس.

كما يبين التقرير، أسهمت اللجنة بهذه الطريقة في حياة المواطنين العاديين في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ففي بوروندي، ضمت لجنة بناء السلام صوتها إلى أصوات المؤسسات الإقليمية وغيرها للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف العملية السياسية. وفي سيراليون، ساعدت اللجنة في توسيع نطاق قاعدة المناهجين. وفي غينيا - بيساو، ساندت اللجنة تنظيم الانتخابات التشريعية وساعدت في كفالة التمويل الذي كانت تمس الحاجة إليه. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت اللجنة الحوار الوطني وساعدت في تعزيز آفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وكما تظهر هذه الإنجازات، فإن اللجنة قادرة على الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لدعم البلدان الخارجة من صراعات ومنع تشتت الجهود. ويمكن أن تكون اللجنة أداة هامة لحشد أفضل جهودنا الجماعية وإرسال رسائل عن الحاجة إلى القيام بعمل.

وإذ نتطلع إلى مستقبل اللجنة، نعتقد أنه يتعين علينا أن نرتفع عاليًا لنرى اللجنة تستجيب بسرعة ومرونة، وتضيف قيمة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها دون إلقاء المزيد من الأعباء عليها، وأن تحدد الأولويات والابتكارات، وتدفعنا جميعًا إلى زيادة جهودنا الجماعية. ونحن نعرف أهمية جدول الأعمال: مساعدة الحكومات في استئناف الخدمات ذات الأهمية البالغة وإيجاد الوظائف وإنعاش الاقتصادات واستعادة سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والتصدي للجريمة ولأسباب عدم الاستقرار عبر الحدود وإنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وهذه القضايا، سواء كانت داخل اللجنة أم خارجها فهي من بين القضايا التي تحتل أعلى المراتب في جدول أعمال الولايات

كاهل حكومات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. فيمكن أن يستند إلى حد كبير إلى الاستراتيجيات والبرامج الوطنية القائمة وقد يقتصر على بعض مجالات بناء السلام التي تتطلب دعمًا دوليًا. ويمكن أن يستغل القدرة المدنية المحلية المتوفرة.

ونعتقد كذلك أن من المهم تشاطر الخبرات والبناء على الأنشطة السابقة. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد الاحتفاظ بسجلات المشاريع المنفذة بتمويل من صندوق بناء السلام وذلك لمواصلة استعمال القدرات المبنية على الصعيد القطري.

وهناك مسألة أخرى تشمل توفير الدعم المناسب لرؤساء مختلف تشكيلات لجنة بناء السلام، في نيويورك وفي الميدان. ينبغي أن تتوفر ذاكرة مؤسسية كافية ليتسنى الاستمرار في عمل الاجتماعات القطرية المحددة في حالة حدوث تغيير في الرئاسة أو العضوية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بمساعدة الأمين العام جوادي شينغ - هوبكتر بصفتها رئيسة مكتب دعم بناء السلام. وأتمنى لها التوفيق في عملها.

السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقرير لجنة بناء السلام عن دورها الثالثة (A/64/341) وتشيد بعملها خلال العام الماضي. ونشكر السفير مونيوز على رئاسته المتفانية، ونود أيضًا أن نعرب عن تقديرنا للجهود الملتزمة لرؤساء التشكيلات القطرية المحددة.

والولايات المتحدة تقدر السجل المتنامي لأداء اللجنة، ونلاحظ بصورة خاصة إنجازات اللجنة في اتباع أساليب أكثر مرونة في عملها ونجاحها في تعبئة الموارد من المناهجين التقليديين وغير التقليديين والتزامها بالاستراتيجيات

يذكر التقرير أن اللجنة أنجزت مهامها كبيرة على مدى السنة الماضية في جهودها الرامية إلى إعادة بناء الدول الخارجة من الصراع. ويعتقد وفدي أن اعتراف المجتمع الدولي بأن ضعف الدول في أعقاب أي أزمة يبنى بتحد في مجال التنمية وخطر محتمل على الاستقرار العالمي معيار لإحراز التقدم ينبغي تعزيزه. وبما أن لجنة بناء السلام أنشئت بأمل تحقيق السلام للشعوب التي زعزعت الصراعات استقرارها، فنحن مقتنعون بأن لجنة بناء السلام تظل الخيار الصحيح للمجتمع الدولي الذي أنشأها للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية بطريقة عملية وفعالة.

من خلال لجنة بناء السلام، يُتوقع من المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لجميع البلدان الخارجة من الأزمات عن طريق بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي التركيز جدياً على الاقتناع المشترك بأنه ينبغي للجنة بناء السلام العمل بشراكة مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى وتشجيع ملكية البلدان المعنية. ويتعين على الأطراف المعنية الاشتراك في العملية بغية إنجاح ذلك المسعى.

إن وفدي مقتنع بأن اللجنة التنظيمية التابعة للجنة ستستمر في إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها. وبما أن الصراعات الكبرى في أفريقيا تستأثر بأكثر من ٦٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تتركز أنشطة لجنة بناء السلام في أفريقيا. وينبغي للجنة العمل إلى جانب الاتحاد الأفريقي والنظر بجدية في الظروف السائدة في القارة. إن عدد الدول الأفريقية التي تستفيد من صندوق بناء السلام أخذ في الازدياد وأدائها يجسد إنجازات اللجنة.

على الرغم من أن لجنة بناء السلام قد حققت بعض التقدم، ما زالت التحديات تتكشف. ويستدعي تزايد عدد الصراعات في أفريقيا من المجتمع الدولي أن يزيد اشتراكه كثيراً من أجل معالجة الانتعاش المبكر للدول المهشة المعرضة

المتحدة، وثمة حاجة ملحة إلى أن نعزز وسائل عملنا معا للتعامل مع هذه القضايا بنجاح.

وتتطلع إلى البدء في استعراض فترة السنوات الخمس. وشأننا شأن الغير نعتقد أن الخطوة الأولى هي جمع المعلومات، والمناقشات غير الرسمية وبناء توافق الآراء حول آفاق الاستعراض وعناصره الأساسية. والولايات المتحدة ملتزمة بعملية جادة. وينبغي أن يكون الاستعراض طموحاً، ويستند إلى الأدلة ومتفتح الذهن. وأن يراعي أشد المراعاة آراء وتجارب بلدان مرحلة ما بعد الصراع، سواء كانت مدرجة في جدول أعمال اللجنة أو غير مدرجة.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام بسبب الفجوات في الاستجابة الدولية التي تركت عدداً كبيراً جداً من البلدان عرضة للارتداد إلى العنف. وساعدت اللجنة على تضيق بعض هذه الفجوات، لكن لا يزال هناك الكثير منها. ويمكن أن يساعد الاستعراض في سدّها إذا واصلنا التركيز على حتمية مساعدة بلدان ما بعد الصراع في وضع الأسس للسلام والتنمية الطويلة الأجل.

السيد مديكسا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود

وفدي أن يشكر السفير هيرالدو مونيوز ممثل شيلي، رئيس لجنة بناء السلام، على تقديم التقرير السنوي الثالث للجنة، الوارد في الوثيقة A/64/341، كما يود أن يعرب عن تقديره للأمين العام بان كي - مون على تقريره (A/64/217) عن عمليات صندوق بناء السلام. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يرحب وفدي بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام حيث ما زالت تنفذ ولايتها الأساسية من خلال التكيف مع الظروف العالمية القائمة وتطوير الآليات الحيوية لأولويات بناء السلام. إن اشتراك إثيوبيا في عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨ يدعم التزامنا ببناء السلام.

الظروف المؤاتية لأن ينعم في ظلها من يمرون في أزمة في حياة يسودها السلام.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالمناقشة المشتركة بشأن بنود جدول أعمال اليوم التي تربطها جميعها صلة أساسية وجوهرية. لقد سعى عمل لجنة بناء السلام على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين الهيئات الرئيسية الثلاث التابعة للأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - في معالجة حالات ما بعد الصراع.

أود أن أبدأ بالتسجيل رسمياً في المحضر تقديرنا للعمل الجيد الذي قام به السفير هيرالدو مونيوز، الذي يثري اللجنة بتجربته الواسعة في معالجة المسائل المعقدة في الأمم المتحدة. وسواصل بسرور التعاون معه في جهوده. كما أود أن أهنئ الرؤساء الجدد للتشكيلات القطرية المخصصة، وكذلك رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، على عملهم. علاوة على ذلك، أود أن أهنئ السيدة جودي شنغ - هوبكتر بتعيينها في منصب رئيس مكتب دعم بناء السلام. ويتطلع وفدي إلى العمل معهم جميعاً انطلاقاً من روح التعاون الإيجابي البناء.

إن الهند عضو في لجنة بناء السلام، وأسهمت في صندوق بناء السلام. وسواصل تعاوننا النشط مع اللجنة والصندوق لتمكين هاتين المؤسستين من الاضطلاع التام بالمهام الموكلة إليهما من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وما فتننا نعتقد بأن إنشاء لجنة بناء السلام قد سد ثغرة مؤسسية هامة وأن اللجنة بوسعها، بل ينبغي لها الإسهام إسهاماً هاماً في إنعاش البلدان الخارجة من الصراع وتعميرها وتنميتها حيثما توافق على التحرك بناء على طلب من أجل المشورة والمساعدة من أي دولة عضو.

الهند لديها تجربة فريدة في نوعها في بناء الأمة في سياق كبير ومعقد ومتنوع للغاية حيث نسعى جاهدين

أكثر لخطر الارتداد إلى العنف والتي يمكن أن تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، من المهم التأكيد أنه ما لم يصمم المجتمع الدولي على تحقيق السلام الدائم في منطقتنا، فإن الحالة ستتدهور في المستقبل.

إن لجنة بناء السلام بوصفها هيئة، فهي بالطبع في سنواتها الأولى، ويتوقع منها أن تستخلص الدروس من الأنشطة السابقة وتستفيد من خبرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي للجنة التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل زيادة فعاليتها. ويتعين على لجنة بنا السلام التنسيق مع الأفرقة القطرية في عملها الاستراتيجي في الحالات القطرية الخاصة التي تديرها التشكيلات القطرية المخصصة، وأساليب العمل المستخدمة في الاستراتيجيات المتكاملة. ولكي تستجيب لجنة بناء السلام لاحتياجات مختلف البلدان المدرجة في جدول أعمالها، يجب عليها التصدي للتحديات الإدارية والتشغيلية الحالية.

إن استعداد لجنة بناء السلام لتحسين عملها يؤكد لنا أنها ستعزز بقوة أنشطتها لبناء السلام. وسيسعى استعراض الولاية في السنة القادمة إلى تحسين النهج المختلفة المتبعة تجاه الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام من حيث الهدف والنطاق، وتعزيز النهج المتبع إزاء تعبئة الموارد وتنويعه، وتدريب الاستجابة للحالات الناشئة في الميدان، وهذه جميعها عوامل هامة بحاجة إلى دراسة جادة. ونعتقد أن الصندوق سيظل على جانب كبير من الأهمية في إطلاق المشاريع ذات الصلة لبناء السلام. ولا ينبغي تجاهل الدور الرئيسي للصندوق بوصفه سبيلاً لفعالية عمليات لجنة بناء السلام في السنوات الأخيرة.

نقر جميعاً بأن السلام أغلى من أي شيء. وبالتالي النهج الذي اتبعناه في بناء السلام من خلال التعاون أساس نبيل. وتجسد لجنة بناء السلام هدفنا المشترك المتمثل في تهيئة

نتيجة التفكير في إطار اللجنة بشأن عملها، في جملة أمور.

يسعدنا أيضا أن نلاحظ أن اللجنة بصدد اتباع نهج شامل للنهوض بمهامها. ومن الملفت للنظر تماما أنها تحاول أن تتعاون وتنسق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع غيرها من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي. وتستحق نفس القدر من الثناء الجهود الرامية إلى توسيع شبكة أصحاب المصلحة، وكذلك اشتراكهم في عملية بناء السلام.

في الوقت نفسه، سأكون مقصرا يا سيادة الرئيس إذا لم أؤكد ضرورتين من الضرورات الهامة جدا. أولا، يجب علينا أن نسعى دائما إلى ضمان وجود حوار متبادل فعال بين البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام واللجنة نفسها خلال جميع المراحل. ينبغي لهذا الحوار أن يساعد على جلب المساعدة اللازمة الحسنة التوقيت التي ينبغي لها أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لإتاحة المجال أمام إجراء التصحيحات في منتصف الطريق عند الضرورة. كما سيكفل هذا الحوار نقل واستيعاب المعلومات ذات الصلة بشكل مستمر ضمن هيكل بناء السلام من أجل تحقيق أفضل النتائج.

ثانيا، يتعين علينا أن نعمل باستمرار على تحسين الهياكل في بنيان بناء السلام. ونرى أنه يجب على هذه التحسينات السعي إلى ضمان توجيه جميع الموارد المتاحة نحو بناء السلام في حالات ما بعد الصراع واستغلالها بشكل سليم في أقصر وقت ممكن. هذا، في اعتقادنا، هو شرط لا غنى عنه لبناء السلام.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الهند بميكال بناء السلام. وستواصل الهند الاشتراك بصورة بناءة في عملية إتمام هذا الهيكل بما يعود بالنفع على البلدان المعنية.

لتوفير حياة أفضل لشعبنا. وقد أتاح لنا ذلك المجال لتطوير القدرات المتعددة الجوانب ذات الصلة ببناء السلام والتنمية. وتشاطرنا تلك التجارب والخبرات مع عدد من البلدان التي تنتقل من الصراع إلى السلام. ويسعدنا للغاية أن نواصل إتاحة قدراتنا في مجال بناء الأمة للبلدان الخارجة من صراع والتعاون مع الأمم المتحدة في أنشطتها لبناء السلام، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالتنمية وإصلاح القطاع الاجتماعي وسيادة القانون والأمن.

نرحب بالتقارير الثلاثة قيد النظر، ولا سيما التقرير الجديد عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881). إن الموضوع الرئيسي لتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع هو حتمية الملكية الوطنية، ويلاحظ بحق أن الجهود المبذولة لبناء السلام يجب أن تركز على المستوى القطري. ونأمل أن جهدا مخلصا سيتبع خلال مرحلة التنفيذ، بحيث يمكن استخدام الوظيفة التشاورية للجنة بناء السلام استخداما شاملا يعود بالنفع على البلدان والمناطق المعنية وعلى مسألة السلام والأمن الدوليين بوجه عام.

لقد اشتركت الهند في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣ بشأن صندوق بناء السلام في الربيع الماضي. وهذا يجسد تصميمنا على ضمان أن الصندوق منشأ بحيث يتسنى له أن يكون بمثابة مصدر مرن ومركز وسريع الاستجابة لدعم بناء السلام. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نذكر بأن الأمين العام في تقريره عن صندوق بناء السلام (A/64/217) يلاحظ أن الاختصاصات المنقحة التي حولت أساسا نوافذ هيكل الصندوق الثلاث إلى مرفقين، وهما مرفق الاستجابة الفورية ومرفق بناء السلام والإنعاش، مما مكّن الصندوق "من أن يعمل بمثابة أداة لبناء السلام تتسم بالصراف السريع، والمرونة، والاستجابة، والمخاطرة" (A/64/217، الفقرة ٥٥). ومما يثلج الصدر أيضا كون أن هذه التحسينات قد تحققت

أجل النظر في البنود. ويجب علينا دراسة سبل ووسائل تقييم مدى تنفيذ الولايات التي أقرتها الهيئات الحكومية الدولية وما ينبغي القيام به لتنفيذها بشكل أفضل. ولا نود أن نرى عملية تطبيق شروط انقضاء أجل النظر في البنود على الولايات المناطة بالأمم المتحدة من دون موافقة مسبقة من الدول الأعضاء. إن أي محاولة من هذا القبيل بالتأكيد ستقوض الولايات الحكومية الدولية ولا يمكن قبولها.

يتعين علينا أيضا أن نكون مدركين لالتزامنا بمواصلة تعزيز دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام وتعيينه وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق. وينبغي لمناقشاتنا في هذا الصدد أن تهدف إلى تحقيق توافق في الآراء بدلا من أن تكون عملية مفتوحة من المداولات.

سيكون من المناسب لو ركز أيضا الفريق العامل المخصص على زيادة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة لتمكين الرئيس من أداء دور قيادي أكثر فعالية وإطلاق المبادرات واتخاذ القرارات. وبعض هذه الاتجاهات المشجعة تشمل عقد اجتماعات رسمية واجتماعات غير رسمية وعقد المناقشات المواضيعية لمناقشة المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. والقيام بخطوات في الاتجاه الصحيح ويشمل طلبات إلى الأمانة العامة لتقديم إحاطات إعلامية بشأن المسائل المتعلقة بالولايات المناطة بالجمعية العامة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين وعقد المؤتمرات الصحفية لتسليط الضوء على مسائل معينة تناقشها الجمعية أو مقررات تعتمدها. وكما هو الحال في أي مؤسسة أخرى، يمكن لمكتب الرئيس العمل بفعالية وكفاءة أكبر إذا توفرت له الموارد البشرية والمالية الكافية للاضطلاع بمسؤولياته. وفي كل مجال من المجالات الأخرى ازدادت ميزانية المنظمة، في حين أن ميزانية مكتب الرئيس لم تتغير منذ عام ١٩٩٨. ونظرا لتعدد المسائل وتنوعها والمفاوضات التي تستغرق وقتا طويلا، الأمر الذي يحتم دعما أقوى من خدمات الأمانة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

بهذا تكون الجمعية قد احتتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٠ و ١٠٨.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيئ السيد خورخي أرغويلو، سفير الأرجنتين، والسيدة سانيا ستيجليتش، سفيرة سلوفينيا، بتعيينهما ميسرين للفريق العامل المخصص بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونؤكد لهما تعاوننا ودعما الكاملين.

والخطوة الأولى بشأن الكيفية التي يمكننا بها الدفع قدما على أفضل وجه بعملية تنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الحالية تتمثل في معالجة مسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومعرفة ما وصلنا إليه في هذا الصدد ومناقشة سبب عدم تمكننا من تحقيق المزيد. ولذلك ينبغي أن يكون المحور الرئيسي لمداولات الفريق العامل المخصص خلال الدورة الرابعة والسنتين إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة وتحديد الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذها. وتحقيقا لهذه الغاية، لعل من المفيد وضع آلية متابعة فعالة. ويمكن أن تتكون هذه من وحدة خاصة في مكتب رئيس الجمعية العامة.

يجب أيضا الأخذ في الحسبان أن ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة ممارسة سياسية من حيث الجوهر. ولذلك، يجب أن يظل جدول أعمال الجمعية مفتوحا لإدراج مسائل جديدة بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة ببنود معينة، وأن تطبق على الجميع بصورة منصفة أية معايير تستخدم لتسترشد بها هذه القرارات. في هذا الصدد، نود أن نؤكد أن ينبغي إجراء دراسة مخصصة جدا لشروط انقضاء

ومن الجوهرى، بالنسبة إلى إكوادور، أن يكون تنفيذ القرارات جزءاً لا يتجزأ من مناقشاتنا لموضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة حتى تستعيد الجمعية العامة دورها المركزي في المنظمة، وتستعيد كذلك مكائنها في أعين الناس الذين ينبغي أن يميزوها عن غيرها. إن المسائل التي تعود للجمعية لا يجوز أن تنقل لأي سبب إلى اختصاص مجلس الأمن. وفي ذلك السياق يصبح الإجراء المنطقي المعقول أن نمضي قدماً في تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن نأخذ في الاعتبار التام حقيقة أن الجهاز الوحيد المعني بإقرار القواعد هو الجمعية العامة.

ومن المهم في تسلسل الأمور ذلك تعريف دور الجمعية ومسؤوليتها في عملية اختيار الأمين العام. واستناداً إلى القرارات القائمة وأحكام الميثاق، ينبغي أن يكون للجمعية دور بارز في اختيار الأمين العام. الزمان يتغير وينبغي للجمعية أن تتجاوب مع التغيرات التي تمكّنها من التصرف وفقاً للديناميات الجديدة للعلاقات الدولية. أما الأمر كذلك، ومراعاة لسلطات الجمعية العامة المعززة، فمن المهم أن تضطلع الجمعية بدور مباشر في تناول المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ويسعدنا ملاحظة أن الجمعية العامة تمكنت من التصرف بسرعة وفعالية بشأن مواضيع ذات أهمية حيوية للمجتمع الدولي، مثل اتخاذ القرار الذي أدانت به الانقلاب العسكري في هندوراس (القرار ٣٠١/٦٣) وعقد المؤتمر المكرس للأزمة المالية والاقتصادية. وتلك واحدة من الديناميات التي يجب على الجمعية أن تصونها. وإكوادور ملتزمة بقوة بتلك المهمة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تنشيط أعمال الجمعية يسير في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي تدلل عليه النتائج المحرزة بالقرار ٣٠٩/٦٣، الذي اعتمده الجمعية بتوافق الآراء بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الأعضاء.

وكما أكبر من الموارد، ينبغي تخصيص موارد لمكتب رئيس الجمعية العامة، على سبيل المثال لخدمة المؤتمرات، بغية تمكين المكتب من تنظيم مناقشات غير رسمية ومناقشات بشأن المسائل ذات الأهمية الملحة من دون أن يعجز بالإجراءات.

نؤيد تأييداً تاماً تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي أن تتوفر لرئيس الجمعية العامة المرونة في توزيع الموارد البشرية والمالية على النحو الذي يراه مناسباً للدورة. علاوة على ذلك، هناك حاجة لتحسين الترتيبات الانتقالية للرئيس، ربما باستخدام صيغة ثلاثية تتكون من رؤساء الجمعية العامة السابقين واللاحقين.

يجب المحافظة على التقدم الذي تحقق خلال الدورة الثالثة والستين باعتماد القرار ٣٠٩/٦٣ بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. ونتوقع من خلال الحوار البناء والمشاركة، أن نتمكن من الاستفادة من جميع القرارات السابقة بشأن هذه المسألة وتحديد سبل أخرى لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. ويعرب وفد باكستان عن تعاونه ودعمه الكاملين للميسرين المشاركين في تحقيق نتيجة ناجحة لمداولاتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد مورخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يعلن وفد إكوادور تأييده لبيان حركة عدم الانحياز وبيان مجموعة ريو (انظر A/64/PV.48)، ويود أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

لا يمكننا أن نناقش إصلاح الأمم المتحدة من دون التنشيط الفعلي لأعمال الجمعية العامة. وذلك لا يقتصر على المصادقة على دورها باعتبارها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بإقرار السياسات؛ وإنما يتطلب أيضاً إبداء الإرادة السياسية لجعل إجراءاتها أكثر فعالية وديمقراطية.

المشاركة في المناقشة التي تناولت المسائل المضمونية والتي يجب أن تصبح مرجعا للدورة الجديدة هذه. ونقدر العمل الذي اطلع به الممثلان كلاهما وفريقاهما. ونتمنى النجاح للميسرين الجديدين في الاضطلاع بوظائفهما: السفير خورخي أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين، والسفير سانيا ستيجليتش، الممثل الدائم لسولوفينيا.

تنشيط أعمال الجمعية العامة جانب صميمي من عملية التغييرات والتحويلات التي يجب أن تتم داخل الأمم المتحدة. فمنظمتنا اليوم لا تفي بالمعايير الديمقراطية التي تتوقعها شعوب العالم. وتتجلى التغييرات في النظام الدولي في السنوات الأخيرة في تشكيلة سياسية جديدة. فالعالم الأحادي القطب سينهار لا محالة. وإن العناصر الفاعلة الوطنية والاجتماعية التي ترفد تشكيلة العالم المتعددة الأقطاب ما فتئت تتعزز. وإن نضالات شعوب الجنوب بدأت تزداد نشاطا. وما فتئت الشكوك تثار حول الأحادية والترعات الامبريالية الرامية إلى فرض نموذج وحيد من الديمقراطية على العالم. كما بدأت الحركات المناصرة للسلام تكتسب قوة جديدة. وحقائق الواقع تلك يجب أن تنعكس في تكوين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

التشكيلة السياسية المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية ما زالت مستمرة في هذه المنظمة. وإننا نشهد في ذلك الإطار نمبا لوظائف الجمعية العامة في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونرى أن الكثير من مهامها قد استحوز عليها مجلس الأمن. وهذا الاتجاه المناقض للديمقراطية يجب عكسه.

وما فتئت الشعوب تطالب بتطبيق الديمقراطية في الأمم المتحدة. وبالتالي فإن تنشيط أعمال الجمعية العامة بطريقة تضيفي الديمقراطية على عملية صنع القرار في هذا المحفل أصبح مسألة يجب تطبيقها كمنهج. ومن ذلك المنطلق

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود ورئيس الجمعية على الاعتراف بالعمل الذي أنجزته إكوادور والنرويج. وتتعهد بتقديم دعما للممثلين الدائمين للأرجنتين وسولوفينيا وهنئهما بمناسبة تعيينهما ميسرين مشاركين للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على أن تحليل أساليب العمل ينبغي ألا يركز فحسب على الجمعية، وإنما على جميع لجاتها أيضا، لا سيما اللجان التي لم تحرز التقدم المتوقع منها بشأن مواضيع المنظمة ذات الأولوية.

أخيرا، يكرر وفدي استعداداه للمشاركة للحيثية والبناءة في هذه العملية الجهورية، مثلما سبق أن فعل في تنسيق أنشطة الفريق العامل المخصص. والأمر الأهم هنا هو أن تعبر الدول الأعضاء عن التزامها وأن تبدي الإرادة السياسية.

السيد إسكلونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يعلن وفدي تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو (انظر A/64/PV.48).

نجتمع في هذه القاعة التاريخية لمناقشة واحد من أهم المواضيع في جدول أعمال هذه المنظمة: تنشيط أعمال الجمعية العامة. وإذا لم يحدث ذلك الإصلاح، وهو حجر الأساس في عملية من الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة، فإن ديمقراطية هذا المحفل، التي تنادي بها شعوب العالم، لن تتحول إلى حقيقة.

لقد اكتسب هذا الموضوع أثناء الدورة السابقة زحما مهما. وإن العمل الفعال الذي اضطلع به ميسرا الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة - السفير ماريا فرناندا إسبنوزا، الممثل الدائم لجمهورية إكوادور، والسفير مورتن وتلند، الممثل الدائم للنرويج - شجع على

إن أهمية تلك المسائل لا يجوز إغفالها. لكن عملية التنشيط الحقة يجب أن تشمل المسائل المضمونية التي تتطلب استجابات ملائمة حسنة التوقيت، وتستدعي، بطبيعتها، إجراءات متضافرة تناقش بطريقة كونية وشفافة واشتمالية.

وتراود جمهورية فنزويلا البوليفارية شكوك حول النية وراء إحالة مسائل يتعين أن تناقشها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، وحول المبادرات التي تسعى إلى التقليل من دور الجمعية التي هي، بطبيعتها، أكثر اشتمالية وأوسع تمثيلاً. وإن الميثاق واضح بشأن تلك النقطة، فهو لا يعطي لمجلس الأمن في ظل أي ظرف سلطة مناقشة المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصات الجمعية.

تعزير دور الجمعية العامة يتطلب أن تمارس الجمعية كامل سلطاتها في ميدان السلام والأمن، حسبما تنص عليه الأحكام الواردة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من الميثاق. تلك المسائل يجب ألا تبقى خاضعة للسلطة الحصرية لمجلس الأمن.

فنزويلا تؤمن بأن الجمعية العامة يجب أن تظل محفل المنظمة الرئيسي للمناقشة، مع الحفاظ على استقلاليتها من الأجهزة الأخرى. وميل مجلس الأمن إلى فرض نفسه وتناول المسائل التي تخرج عن نطاق اختصاصه يجب عكسه، لأن ذلك الميل يضعف الدور المركزي للجمعية.

المفاوضات الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية لم تتجاوز مرحلة البداية. وإن فنزويلا ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف. ويمكن للجمعية أن تعول على دعمنا في بث الحيوية في المناقشة التي سنستأنفها قريباً حول تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد سولون - روميرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بشكر

ينبغي لكل البلدان أن تتمكن من التأثير فعلاً على مسار الشؤون العالمية، وتبعاً لذلك صار تنشيط أعمال الجمعية العامة تحدياً أساسياً في طريق إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

لقد تعهدت الدول الأعضاء، باعتماد القرار ٣٠٩/٦٣ في أيلول/سبتمبر، بالبحث عن طرق جديدة لتحسين دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

ويود وفدي أن يسلم الضوء على قيمة القرار ١١ (د-١) المتخذ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ بالنسبة إلى هذا الوقت. وهو ينص على الإجراءات التي تتبع في اختيار الأمين العام ويشدد على مسؤولية الجمعية العامة في تلك المسألة الهامة. وبعض المقترحات المتعلقة باختيار الأمين العام جرى النظر فيها أثناء الدورة السابقة، بما في ذلك إمكانية تعديل القرار. ونقترح على الفريق العامل المخصص أن ينظر في تلك المقترحات أثناء الدورة الحالية.

وفنزويلا تؤمن بأن احتكار مجلس الأمن لأمر البت في اختيار الأمين العام غير ديمقراطي. فالاختيار يجب أن يكون من مسؤولية الدول الأعضاء كافة التي تتألف منها الجمعية العامة. وإن عملية الاختيار يجب أن تكون اشتمالية وشفافة وأن تشارك فيها هذه الهيئة مشاركة تامة.

ويكرر بلدي ضرورة أن يتصرف الأمين العام استناداً إلى الصلاحيات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة وعلى أساس الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء. وإن تجاوز تلك المعايير يقلل من مصداقية وشرعية وظائفه، ومن مصداقية وشرعية المنظمة نفسها في نهاية المطاف.

تنشيط أعمال الجمعية العامة ليس مسألة إجرائية فقط. وبعض الوفود تحاول تركيز المناقشات على تحسين أساليب العمل وعلى مسائل مثل تحديث عملية التصويت.

وبالنسبة إلى مسألة اختيار الأمين العام، نود أن نقول إن قرار عام ١٩٦٤ (القرار ١١ (د-١)) يجب تعديله. ذلك القرار أضر فعلا بولاية الجمعية في اختيار الأمين العام. ومن رأي دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن الجمعية ينبغي أن تنتخب الأمين العام من قائمة بمرشحين أو ثلاثة مرشحين، وينبغي بناء توافق في الآراء حول انتخاب الأمين العام هنا في قاعة الجمعية هذه، التي يشارك فيها ١٩٢ دولة عضوا، وليس في جهاز مؤلف من ١٥ دولة فقط بينها خمسة أعضاء دائمين يملكون حق النقض. والحقيقة أن الجمعية فقدت سلطتها في تعيين الأمين العام. وإذا أريد لتنشيط أعمال حقيقي أن يحدث، فإن الجمعية لا بد أن تستعيد تلك الولاية.

ما يتطلع إليه بلدي في هذه العملية ليس فحسب تغييرات في الإجراءات المتبعة في الجمعية لجعلها تزاوّل وظائفها بطريقة أكثر دينامية وفعالية. ما نتمناه حقا هو تغييرات في صميم مفهوم ما يجب أن يكون عليه دور الجمعية العامة في انتقاء المواضيع وفي توجيه المفاوضات وفي اختيار رئيسها - وكل ذلك في سبيل تقوية هذه الهيئة وإعطاء قراراتها السلطة السياسية والمعنوية التي تضيف الشرعية على أعمالها.

لا ريب أننا حققنا التقدم في العملية بشأن مهام معينة. وإنما جميعا نريد أن نحسّن نظام التصويت، ولكن يتعين علينا أن نتوخى الحذر من إقرار نظم تصويت رقمية تنتقص من نزاهة وسرية التصويت. وثمة سلسلة من تدابير بسيطة أخرى يمكن تطبيقها بسهولة كبيرة، مثل إتاحة إمكانية الاطلاع على يومية الأمم المتحدة أو أحداث خاصة أخرى على جدول الأعمال بواسطة التلغونات الحلوية.

السيد أغويار بتيوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر الممثل الدائم لإكوادور،

رئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع المكرس لموضوع يكتسي أهمية عظيمة.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/64/PV.48).

تنشيط أعمال الجمعية العامة يتسم بأهمية أساسية في تعزيز دورها باعتبارها جهاز منظومة الأمم المتحدة الواسع التمثيل والتداولي والمسؤول عن وضع القواعد. ومن الأساسي تصحيح التوازن مجددا بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وكفالة أن يحترم كل منها ولاياته، وأن يقصر نفسه على ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا قرأنا المادة ٢٤ من الميثاق بروية فإننا سنرى أنها لا تعطي مجلس الأمن اختصاص النظر في المواضيع التي هي من اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل تصحيح ميزان القوة داخل منظومة الأمم المتحدة من المهم كفالة أن يقتصر عمل مجلس الأمن على الوظائف المعهود بها إليه. ووفدي يؤمن إيماننا ثابتا بأن تصحيح التوازن بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة سيكفل أن تحظى الولايات الصادرة بالاحترام التام وبالشرعية.

ويتعين لتنشيط أعمال الجمعية العامة تقوية تنفيذ قراراتها من خلال مزيد من الرصد والتعزيز والتقييم. ولتحقيق ذلك من الضروري تقوية رئاسة الجمعية العامة ومنحها وسائل أعظم والنهوض بعمليات التقييم الدورية ونقل الذاكرة المؤسسية سعيا إلى التعامل مع المشاكل الجديدة وانتشال أنفسنا من وهدة تكرار مواقفنا التي سبق الاتفاق عليها.

إن دور الجمعية يجب أن يصبح أكثر بروزا في وسائط الإعلام وفي بلداننا من خلال الإجراءات التي تسلط الضوء على دورها باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الواسع التمثيل والتداولي والمسؤول عن وضع المعايير.

جديدة على مر الزمن، فإننا نشهد جمعية عامة مثقلة بأعباء تكاثر القرارات وبنود جدول الأعمال التي لا تساهم جميعها دائما في رفع مستوى الأداء ولا في الأهمية النسبية لجهاز الأمم المتحدة الرئيسي. والقول نفسه ينطبق على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يرى كثيرون أنه لا يرقى إلى مستوى ولايته الأصلية. وبطبيعة الحال يمكن التقليل من بعض الشكاوى حول التجاوز المزعوم لمجلس الأمن على أعمال الجمعية إذا أصبح المجلس أوسع تمثيلا وأكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام عضوية أوسع، بما في ذلك التمثيل الدائم.

وينبغي أيضا تعزيز دور الجمعية كحلقة وصل بين الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل التعبير بصورة أفضل عن سياسات وأولويات الأعضاء ومراعاتها ضمن آلية الأمم المتحدة. ومن شأن عقد حوار أكثر تواترا بين الجمعية وآليات التنسيق الداخلي على صعيد المنظومة، مثل مجلس المدراء التنفيذيين، أن يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

تسأل عملية اختيار وتعيين الأمين العام مجددا يستحق تأييدنا التام واهتمامنا المتواصل. وبالإضافة إلى ذلك نرحب بالنظر بصورة أوثق في الإجراءات المتبعة في اختيار وتعيين وإقرار تعيين رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الرئيسية في سبيل كفاءة الشفافية والشرعية والتمثيل المتوازن.

ويجب علينا كذلك أن ننظر في تقوية دور رئيس الجمعية العامة كجزء من الجهود الرامية إلى تنشيط أعمالها. فالمبادرات التي يتخذها رئيس الجمعية غالبا ما تسمح للأمم المتحدة بأن تستجيب بصورة أفضل للحاجات والحالات الخاصة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولقد كانت البرازيل مناصرا متحمسا لإناطة دور أقوى بالأمم المتحدة

السفير ماريا فرناندا إسبنوزا، والممثل الدائم للنرويج، السفير مورتن وتلند، على عملهما في الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة أثناء الدورة الثالثة والسنتين. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بجمهورية كوريا، السفير خورخي أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين، والسفير سانيا ستيجليتش، الممثل الدائم لسلفينيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل، وأتعهد بتقديم دعم وفدي التام لهما في مساعيهم.

الجمعية العامة هي جهاز صنع القرار الأوسع تمثيلا في الأمم المتحدة. وشرعيتها مستمدة من طابع عضويتها الكونية التي تؤدي عملها بموجب نظام أساسي ديمقراطي تحظى فيه جميع الدول الأعضاء بمعاملة متساوية وتتفاعل بعضها مع بعض على قدم المساواة. وبالتالي تصبح كفاءة حيوية وسلامة وأهمية عمل الجمعية العامة بمثابة حماية تعددية الأطراف بأقوى صورها وأعلى تعبيرها. إن تقوية دور وسلطة الجمعية ينبغي أن يكون دائما في صميم أي عملية لإصلاح النظام المتعدد الأطراف.

وتتطلع الجمعية العامة بعدة أدوار. فهي تنسق عمل الأجهزة المتعددة لمنظومة الأمم المتحدة وتشرف عليها وتصدر توجيهات لها. وتتيح أيضا محفلا سياسيا للنظر في كل المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي التي تدخل في نطاق اختصاصها. وينبغي للجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية أن تساند أيضا دورها ومسؤولياتها بكل تشعباتها. وإن العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ينبغي أن تبنى على التعاضد المتبادل. وحتى تحقق منظومة الأمم المتحدة الأداء الأمثل لوظائفها فإن هياكلها الرئيسية يجب أن تؤدي كل منها واجباتها هي وأن تمارس سلطاتها وفقا للطريقة المنصوص عليها في الميثاق.

ولكن توجد مسائل يتعين تناولها. ولئن كان جدول أعمال مجلس الأمن يبين ميلا متميزا نحو التوسع في اتجاهات

الجمعية العامة كثيرا ما تلام على أنها أصبحت نظاما آليا تلقائيا من نوع ما يجري فيه التصويت على القرارات سنة تلو الأخرى، ويطلب فيه الأعضاء من الأمانة العامة أن تقدم تقريرا تلو الآخر. وكثيرا ما يقال، وعن حق، إننا لا نتجشم حتى عناء فحص النتائج والاستنتاجات الواردة في تلك التقارير. ثم نقوم، بصورة آلية تلقائية، في نهاية كل قرار، بالطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر. تلك هي الانتقادات الموجهة إلى الجمعية - التكرار والازدواجية والطابع المصطنع للقرارات المعتمدة هنا.

حسنا، إذا أردنا أن نبث روحا جديدة في الجمعية العامة، فلنعمل ذلك، وإذا احتجنا إلى اتخاذ قرار، فلنُبدِ الإرادة والعزيمة، لأن الأمور تتغير. ويجب علينا أن نغير تفكيرنا. ويجب علينا أن نكفل أن الدور المسند إلى الجمعية يوفى به وفاء تاما.

كثيرا ما نسمع الانتقادات هنا؛ وكثيرا ما نسمع زملاء موقرين معينين يقولون إن الجمعية ضحية لتجاوزات مجلس الأمن. كيف حصل هذا؟ إن الجمعية هي التي عهدت إلى المجلس، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، بصلاحيات تناول المسائل الأمنية والسلام الدولي. إلا أن تلك المادة (٢٤) نفسها تنص على أن مجلس الأمن يجب أن يكون مسؤولا أمام الجمعية العامة. هل نطالب بما فيه الكفاية؟ هل نضطلع بمسؤولياتنا على نحو كاف عندما نناقش مسائل السلام والأمن الدوليين؟ ولا ينص ميثاق الأمم المتحدة في أي من موادها على أن مجلس الأمن وحده له الحق في معالجة مسائل السلام والأمن الدوليين. بل على العكس من ذلك، عندما نلقي نظرة على المادة ١٠، فمن الواضح أنها تنص على أن الجمعية العامة، هذه الجمعية - التي، وصفت بحق أنها الجمعية العامة - المكان الذي يتعين فيه ممارسة السلطة.

المادة ١٠ تنص على أنه يجوز للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ما عدا،

في المناقشة المكرسة للأزمة. ففي الجمعية العامة وحدها يمكن للبلدان المحرومة من صوت في هياكل الإدارة المالية الحالية أن تبدي صوتها وتطرح وجهات نظرها. وغالبا ما تتطلب المؤتمرات الخاصة المعقودة برعاية الجمعية إجراءات متابعة معقدة غالبا ما يفترق رئيس الجمعية ومكتبه إلى ما يكفي من الأدوات اللازمة للاضطلاع بتلك الإجراءات. وهذه المسألة تتصل مباشرة بتنشيط أعمال الجمعية، وإننا نؤيد إعطاءها مزيدا من النظر.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية):

نظرا لتأخر الوقت سأتوخى الاختصار قدر الإمكان.

بالنيابة عن وفدي أود أن أقول إن تنشيط أعمال الجمعية العامة ليس شعارا مجردا. إنه، أولا وقبل كل شيء، اعتراف بوجود مشاكل ووجود صعوبات وبأننا يلزمنا أن نجري تغييرات. وذلك يتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام، ولكنه يتطلب منا، وهذا أهم، أن نجري فحصا للذات.

كثيرا ما يقال إن الجمعية العامة فقدت الدور المسند إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن من المسؤول عن ذلك؟ هذا هو السؤال الحقيقي الذي يجب علينا أن نطرحه على أنفسنا هنا.

عندما نلقي نظرة على الميثاق نجد أن المادة السابعة تقضي بتأسيس الهيئات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ثمة ست هيئات. وأولها الجمعية العامة، وبعدها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية. بعد ذلك تأتي محكمة العدل الدولية والأمانة العامة.

كيف يحدث أننا نرى منذ تأسيس الأمم المتحدة تقليلا متواصلا، بصورة طوعية وأحيانا رغما عن إرادتنا، لأهمية الجمعية العامة؟ يلزمنا أن نسأل أنفسنا ذلك السؤال. وفحص الذات الذي أشرته إليه قبل قليل يتطلب منا أن نبدي الاستعداد لممارسة نوع من النقد الذاتي.

أود فحسب أن أذكر الجمعية أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما وفقا للمادة ٩٧، فإن الجمعية العامة تعين الأمين العام - لا تنتخبه - بناء على توصية من مجلس الأمن. وأود لو تفكر في الفرق الضئيل بين التعيين والانتخاب. لقد سمعت الزملاء هنا يقولون إن علينا أن نطلب إلى مجلس الأمن أن يطلب إلى الجمعية العامة اقتراح عدة أسماء إلى المجلس. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون الحال عكس ذلك. أعتقد أننا يجب أن نطلب إلى مجلس الأمن أن يوصي بعدة أسماء، ولكننا أساسا لا يمكننا، في رأي وفدي المتواضع، تقديم أسماء لمجلس الأمن، في ضوء ما تقوله المادة ٩٧ من الميثاق. فالمادة تنص على ما يلي: "تعيّن الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن". لذلك، يرى وفدي أنه لا ينبغي للجمعية العامة تقديم الأسماء إلى مجلس الأمن، بل العكس. نود أن يقدم لنا مجلس الأمن أسماء مختلفة، واضعا على وجه التحديد القرار ١١ (د-١) لعام ١٩٤٦ في الاعتبار. ينبغي لنا أن ننظر لنرى ما هو مكتوب هناك، لأن الجمعية أرادت تيسير العملية عندما طلبت إلى مجلس الأمن في ذلك الوقت، عام ١٩٤٦، أن يقدم اسما واحدا فقط بدلا من عدة أسماء. لذلك نحن بحاجة حقا إلى اتخاذ قرار بشأن ما هي أفضل الآليات لتحقيق أغراضنا.

الآن، أود أن أقول إن علينا التوصل إلى اتفاق بشأن الاعتراف بأن أداء الجمعية العامة لا يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين. لقد تحدثنا بشأن طرق التصويت هنا، وصحيح أنه في بعض الأحيان نشعر أننا نستخدم نظام تصويت قديم بعض الشيء. يجب ألا نخشى التكنولوجيا. بصراحة، أنا مقتنع بأنه إذا قررت الأمانة العامة تقديم اقتراح لنا بشأن نظام محوسب - بعد تجربته، بطبيعة الحال، للتأكد من أن الضوابط الأمنية موجودة - فذلك أمر جيد. ولا بد لي من القول إن الناس في كثير من الدول الأعضاء في الأمم

بالطبع، المسائل التي تنص عليها المادة ١٢، ولكن هل نقوم بذلك حقا؟ التغيير أمر جيد، ولكن من أجل القيام بالتغيير الصحيح يتعين علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ التدابير المناسبة. وينبغي أن يكون في هذا المقام عدد أقل من الوثائق وعدد أقل من القرارات. نحن بحاجة إلى أن ننظر إلينا بوصفنا هيئة تؤخذ على محمل الجد. وما زال هناك عمل يتعين القيام به، وبوسعنا تكوين صورة جديدة للجمعية العامة وبعث حياة جديدة فيها، شريطة أن نقرر القيام بذلك.

فيما يتعلق بالوثائق، على سبيل المثال، أود أن أقول إننا ننتج عددا كبيرا جدا من الوثائق، وبعضها على الأقل عديم الفائدة إلى حد ما. إننا نعيش في عصر تكنولوجيا المعلومات، وكل وفد قادر على استخدام الإنترنت وموقع الأمم المتحدة، مثلا، للعثور على وثيقة ما ودراستها. وأعتقد أنه بوسعنا بذل جهد في ذلك المجال. وإذا فعلنا ذلك، بوسعنا التقليل من النفقات.

الآن، قيل لنا أنه يتعين علينا دعم دور رئيس الجمعية العامة. ويقر وفد بلدي ذلك. نحن متفوقون على أن ميزانية مناسبة يجب أن تخصص لذلك، ولكنني أعتقد، فيما يتعلق باختيار رئيس الجمعية العامة، أنه يمكننا أيضا أن نطلب من المجموعات الإقليمية المناط بها مهمة ومسؤولية اقتراح اسم شخص ما لذلك المنصب أن تقترح عدة أسماء، حيث إن ما نريد القيام به هو إرساء درجة من التعددية في هذا المقام. وينبغي لهذه الأفكار المتعلقة باختيار رئيس الجمعية العامة أن تكون مرتبطة باختيار الأمين العام. ولا ينبغي لنا أن نطلب إلى مجلس الأمن اقتراح تقديم عدة أسماء لنا، إذا كنا نحن أنفسنا في الجمعية العامة لا نفعل ذلك. قال آخرون، ويؤيدهم وفد بلدي، إن هذه ليست قراءة صحيحة للقرار ١١ (د-١) لعام ١٩٤٦ بشأن آلية تعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

المناقشات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء. نعتقد أنه بمرور الوقت، فإن هذه المناقشات ستجعل الجمعية العامة تحظى بأهمية أكبر وستعزز دور الجمعية العامة في إدارة الشؤون العالمية وتعيد قيامها به.

سان مارينو تؤمن إيماناً راسخاً بالدور الأساسي لرئيس الجمعية العامة، وترحب بأي تحسينات يمكن إدخالها على عملية اختيار رئيس للجمعية العامة، وأية تحسينات من شأنها أن تساعد الرئيس في أداء مهامه.

نحن ممتنون لأعضاء مجلس الأمن على زيادة انفتاحهم على أعضاء الجمعية العامة، ونؤمن بقوة بأن الإصلاح العادل لمجلس الأمن من شأنه أن يعزز دور الجمعية العامة كذلك. وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأنه ينبغي للجمعية العامة العمل بشكل أوثق مع الأمانة العامة لتعزيز الكفاءة والشفافية في أعمال الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المشاريع الخاصة مثل المشاريع التي نقوم بها الآن، أي المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعتقد أنه سيتحقق الكثير في ظل قيادة الرئيس التريكي، وأتطلع إلى العمل مع السفيرين ستيجليتش وأرغويو بشأن تنشيط جمعيتنا العامة أكثر.

السيدة غالاردو هرناندز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة أمر مهم جداً بالنسبة للسلفادور، وهو جزء من عملية المضي قدماً في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ككل. كما أن هذا أساس هام لمداواتنا في المستقبل. ويسرنا كثيراً تعيين سفيري سلوفينيا والأرجنتين رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونعرب عن تأييدنا الكامل لهما.

تؤيد السلفادور الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة في الوقت المناسب بشأن المسائل السياسية التي تهم المجتمع

المتحدة تصوّت باستخدام النظم الحوسبة، وأعتقد أن بوسعنا أن نستخدم أيضاً هذا النظام.

في الختام، بالنيابة عن وفدي، أود أن أشكر زميلينا ممثلي إكوادور والنرويج على العمل الممتاز الذي أنجزاه، وقبلهما، قام من سبقهما بالشيء نفسه بالضبط. ويحدوني أمل كبير في أن زميلينا ممثلي الأرجنتين وسلوفينيا سيتمكنان من فعل الشيء نفسه. نحن مستعدون لمساعدتهما بكل وسيلة ممكنة. وبعد أن استمعت إلى العديد من الوفود تتكلم هنا، أمل أن الجميع سيفعل الشيء نفسه لضمان بث حيوية أكبر في الجمعية العامة لتستحق ثقة الناس الذين أرسلونا إلى هنا لتتكلم باسمهم وتصرف بالنيابة عنهم.

أعتقد أنه ربما يكون من المفيد أن نذكر الوفود هنا أنه بدلا من العمل أو التصرف بروح المواجهة مع مجلس الأمن، علينا التماس الإمكانات لتحقيق التكامل، حتى تتمكن من العمل معاً مستنديين في عملنا على ميثاق الأمم المتحدة. فالأدوار والمسؤوليات محددة بوضوح هناك. وأعتقد أنه يمكننا بشكل جماعي تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقنا.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أعرب عن امتناني للرئيس على عقد هذه الجلسة اليوم لمناقشة تنشيط أعمال الجمعية العامة. كما أود أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين، سفير إكوادور وسفير النرويج على عملهما الممتاز.

أود أن أرحب بسفيرة سلوفينيا وسفير الأرجنتين اللذين يسرنني أن أعمل معهما بشكل وثيق. وسان مارينو، شأنها شأن كثير من الدول الصغيرة، ملتزمة بجعل الجمعية العامة تعمل بحيوية وكفاءة ولذلك نتطلع كل سنة إلى الاشتراك في عملية تنشيط الجمعية العامة.

يسعدنا خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة أننا تمكنا من إجراء الكثير من المناقشات الموضوعية، بما فيها

فيما يتعلق بنظام التصويت، يتحتم علينا تحديث النظام نفسه ليصبح شفافا ويكفل مصداقية عملية التصويت وموثوقيتها وسريتها. كما تجدر إعادة النظر في إجراءات التصويت على الترشيحات لجعل العملية أسرع وأبجع.

أما بخصوص مسألة الوثائق، فأود أن أشير مرة أخرى إلى أهمية الحصول على الوثائق في الوقت المناسب لدراسة النقاط الضرورية والمحددة قبل إجراء المناقشات، وبصفة خاصة، بجميع اللغات الرسمية الست للمنظمة.

في الختام، أود أن أذكر مرة أخرى دعم بلدي الكامل لمواصلة العمل بهمة بشأن هذه المسألة، خلال الدورة الحالية، ساعيا إلى التركيز الدقيق المفضي إلى تعزيز حقيقي لهذا المحفل العالمي الذي تحتاج إليه جميع بلداننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وطلب أحد الممثلين الإذن لممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد تقتصر على مدة عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيكيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد طلبت منكم السماح لي باغتنام هذه الفرصة لممارسة حق الرد لأؤكد مجددا ثقتي بجمهورية الكونغو الديمقراطية لرئاسة بلجيكا في الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

الآن، سيدي الرئيس، بعد إذنكم سأواصل الكلام بالإنكليزية. لقد طلبت الكلمة بصفتي رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وردا على البيان الذي أدلى به مندوب مدغشقر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن البند ١١٨ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة". لقد

الدولي كثيرا، مثل القرارات التي اتخذت بشأن مسائل كحالاتي هندوراس والشرق الأوسط، من جملة حالات أخرى. ومع ذلك، أود أن أذكر أنه على الرغم من التقدم في هذا المجال، يرى وفدي من الضروري أن يواصل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة مناقشاته للمسائل الموضوعية.

وتشمل هذه المناقشات دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية اختيار الأمين العام. وفي الواقع، ينبغي وضع عملية شفافة وشاملة للجميع بحيث تؤدي الجمعية دورا أهم وفقا لميثاق المنظمة.

أما بشأن تطبيق القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية، فنعتقد أن من المناسب وجود مخطط مستكمل لتنفيذ القرارات، مما سيمكن من ترشيد أعمال الجمعية، وكذلك الاعتماد على دعم الوفود التي اقترحت مواضيع محددة.

أما بخصوص تعزيز دور الجمعية العامة ومكتب رئيس الجمعية العامة، فينبغي لنا أن نضيف أنه كلما زادت أعمال الجمعية تنشيطا وحقت على نحو أكمل أهداف دورها التداولي والمعياري والمحدد للسياسات، نكون قد زدنا من تعزيز تعددية الأطراف. من المهم أيضا ألا تتداخل وظائف هيئات الأمم المتحدة الأخرى مع وظائف الجمعية العامة. ومع ذلك، من المناسب تعزيز تحسين التفاعل والتنسيق مع رئاسات الأجهزة الأخرى.

يعتقد وفد بلادي أنه من المهم استخدام الصفحة الشبكية في المجالات الفنية لجدول أعمال الجمعية العامة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة من أجل زيادة وضوح الرؤية العامة لأنشطتها. كما نؤيد تطوير المناقشات الموضوعية لأنها استجابة للمسائل التي تم الاجتماع الدولي والتي هي محط اهتمام المنظمة ككل. كما نؤيد زيادة الموارد البشرية والمالية لمكتب الرئيس.

النظام الداخلي للجمعية العامة للطعن في قرار رئيس الجمعية العامة. وتنص تلك المادة على أنه:

”لأي ممثل أن يثير نقطة نظام أثناء مناقشة أية مسألة، ويبت الرئيس في هذه النقطة النظامية فوراً، وفقاً لأحكام النظام الداخلي، وللممثل أن يطعن في قرار الرئيس، فيطرح الطعن للتصويت فوراً؛ ويبقى قرار الرئيس قائماً ما لم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين“.

أكرر: ”الحاضرين المصوتين“. وأؤكد أن الإجراءات التي اتخذتها الجماعة لا تهدف إلى النيل من شخص رئيس الجمعية العامة أو مكتبه أو مكانته كما ادعى ممثل مدغشقر في بيانه.

وأود أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة أنه كان قراراً صعباً بالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو قرار اتخذناه على مضض. ومع ذلك، كان ذلك إجراءً ضرورياً من أجل إنقاذ نتائج عملية الوساطة، واستند إلى مبادئ ثابتة.

في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نناقش تنشيط أعمال الجمعية العامة. وأشارت وفود كثيرة إلى أن الجمعية العامة هي الهيئة التشريعية التمثيلية للعالم. الكثيرون ذكروا أيضاً أنه لا بد للجمعية العامة أن تصبح أكثر تجاوباً مع مسائل السلام والأمن الدوليين. وقد حددت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الحكم الديمقراطي الدستوري المستقر باعتباره أولوية من أجل ضمان تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد عملت الجماعة بلا كلل على مدى السنوات الماضية لتحقيق ذلك، كما يشهد على ذلك العديد من الانتخابات في المنطقة. هناك مشاكل وصعوبات، ولكن هدفنا هو معالجتها عن طريق الوساطة والحوار. ولا بد للجمعية العامة أن تفعل نفس الشيء.

لاحظنا بقلق مضمون البيان الذي أشار فيه ممثل مدغشقر إلى أن الجماعة، في معرض المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، اتخذت إجراءً منعت بموجبه رئيس السلطة الانتقالية العليا لجمهورية مدغشقر من الاشتراك في المناقشة. ونود أن نقدم النقاط التالية رداً على ذلك.

لقد أوقفت عضوية مدغشقر في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي منذ آذار/مارس من هذا العام، بسبب التغيير غير الدستوري للحكومة في ذلك البلد، وفي أعقاب ذلك، اضطلع المجتمع الدولي بقيادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من بين هيئات أخرى، بعملية وساطة لاستعادة الحكم الدستوري.

في آب/أغسطس، وافقت الأطراف الرئيسية في النزاع على التسوية وتشكيل حكومة انتقالية ممثلة لجميع أطراف النزاع. ومع ذلك، لم يدعن رئيس السلطة الانتقالية العليا لهذا الاتفاق، وعين أعضاء حكومته. هذا هو الأساس الذي حمل الجماعة على اتخاذ الإجراء خلال المناقشة العامة. لم يكن ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة، كما ذكر ممثل مدغشقر، بل ينبغي أن ينظر إليه كجزء من جهود الوساطة الأوسع نطاقاً التي تبذل في ذلك البلد لضمان عودة مدغشقر عضواً كامل العضوية في المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها.

أما بخصوص العملية في الأمم المتحدة، فينبغي للجمعية ملاحظة أن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد طلبوا عقد اجتماع عاجل للجنة وثائق التفويض لاستعراض وثائق تفويض الممثل غير الدستوري لمدغشقر والوفد المرافق له. ومع ذلك، لم تتمكن اللجنة من الاجتماع وقرر رئيس الجمعية العامة أنه سيسمح لممثل مدغشقر بالتكلم على الرغم من الاعتراضات التي أثارها الجماعة. وبناءً على ذلك القرار، استخدمت الجماعة المادة ٧١ من

وختاماً، تواصل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودها للوساطة في مدغشقر، وبوصفنا ممثلاً للمنطقة، فقد لاحظنا باهتمام التطورات الأخيرة في تلك العملية. ونكرر تأكيدنا أنه من المهم لمدغشقر أن تستمر في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل ضمان العودة إلى الحكم الدستوري في ذلك البلد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.
